مقترح منهاج الوزاري
للحكومة العراقية

2026
2029

-ادارة المخاطر والتحول الذكي-

إعداد
الدكتور عقيل محمود الخزعلي
رئيس مجلس التنمية العراقي

WEBSITE:IDCOUNCIL.ORG
EMAIL:INFO@IDCOUNCIL.ORG

الاهداء

إلى العراق...

تُهدى هذه الوثيقة؛

منهاجًا وطنيًا لإدارة المخاطر والتحوّل الذكي،

ورؤيةً لبناء دولةٍ قادرة، عادلة، منتجة،

تستعيد ثقة شعبها، وتستجيب لمستقبل العالم،

وتضع الأساس لنهضة متوازنة ومستدامة

في السنوات (2026–2029) وما بعدها.

الفهرس

الاهداء 2
الملخّص التنفيذي..... 4
مقترح المنهاج الوزاري (٢٠٢٦ - ٢٠٢٩) 10
الفصل الأول
الديباجة والمقدمة 10
الفصل الثاني
الأساس الدستوري والقانوني للمنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي..... 15
الفصل الثالث
رؤية الدولة ورسالتها وقيمها (2026–2029) 21
الفصل الرابع
باب الأوّلويّات الوطنيّة (2026–2029) 26
الفصل الخامس
المحاور الإستراتيجية العليا للمنهاج الوزاري (2026–2029) 32
الفصل السادس
البرنامج الحكومي التنفيذي (2026–2029) 39
الفصل السابع
باب الحوكمة المؤسسية للدولة (2026–2029) 49
الفصل الثامن
مصفوفات المخاطر والنتائج والسيناريوهات الوطنية حتى 2029..... 56
الفصل التاسع
الملاحق التنفيذية للمنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي (2026–2029)..... 62
الفصل العاشر
الخاتمة العلمية – التوصيات – الإطار النهائي لتنفيذ المنهاج 68
ملحق// النسخة المقترحة للمنهاج الوزاري لمجلس النواب العراقي 76

الملخّص التنفيذي

المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي لإدارة المخاطر والتحوّل الذكي

[العراق 2026–2029]

1. المفهوم العام للمنهاج

يُقدّم هذا المنهاج نموذجًا جديدًا لحكم الدولة يقوم على:

إدارة المخاطر والتحوّل الذكي بوصفهما حجر الأساس لبناء حكومة قادرة، مرنة، منتجة، ومنظمة، تُواجه أزمات العراق الهيكلية وتستجيب لتحولات العالم.

ينتقل المنهاج من **حكومة تلاحق الأزمات** إلى **حكومة تتوقّع وتمنع وتبتكر**.

2. التشخيص الوطني

تواجه الدولة العراقية تحديات كبرى، أبرزها:

أ. الدين العام الداخلي والخارجي

ب. المشاريع المتوقفة والمتلكئة

ج. الفقر متعدد الأبعاد والبطالة

د. المحاصصة والفساد والزبائنية

هـ. الأمية الرقمية وتراجع التعليم

و. الريعية الاقتصادية والاعتماد النفطي

ز. ضعف الحوكمة وتضارب الصلاحيات

ح. الترهّل الوظيفي

ط. هشاشة الأمن السيبراني

ي. غياب الإرادة السياسية الموحدة

ك. الانقسام السياسي

ل. تراجع الخدمات الأساسية

م. التدخلات الخارجية وضعف احتكار السلاح

هذه التحديات تجعل الحكومة القادمة أمام نقطة انعطاف تاريخية.

3. الرؤية الوطنية (2026–2029)

بناء دولة قادرة، منتجة، رقمية، آمنة، موحدة الإرادة، ذات مؤسسات رصينة، واقتصاد متنوع، وبنى خدمية عصرية، ومجتمع مشارك يتمتع بالحماية والفرص

4. الفكرة المحورية للمنهاج

يقوم المنهاج على ثلاثة مبادئ كبرى:

أولًا/ تحويل الحكومة إلى منظومة لإدارة المخاطر الوطنية، تشمل: [المالية، الأمن، الاقتصاد، المجتمع، الخدمات، السيبرانية].

ثانيًا/ التحوّل الذكي الشامل للدولة، [رقمنة، ذكاء اصطناعي، بيانات موحدة، خدمات بلا ورق].

ثالثًا/ إعادة بناء الدولة على أساس الحوكمة والجودة والامتثال والسيادة.

5. أولويات الطوارئ الوطنية

وهي القلب التنفيذي للمنهاج، وتشمل:

أ. معالجة الدين العام

ب. معالجة المشاريع المتوقفة

ج. تخفيض الفقر والبطالة

د. إصلاح التعليم ليواكب المهارات

هـ. محاصرة الفساد والمحاصصة

و. إصلاح الشركات العامة

ز. معالجة الترهّل الوظيفي

ح. الانتقال للاقتصاد المتنوع

ط. إطلاق التحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي

ي. الأمن السيبراني

ك. ضبط الحدود وحصر السلاح بيد الدولة

ل. تحسين الخدمات الأساسية

م. إعادة تنظيم الحوكمة بين المركز والمحافظات

ن. توحيد الإرادة السياسية وطنيا

هذه الأولويات تُنفّذ وفق خطة زمنية تمتد لغاية 2029.

6. المحاور الاستراتيجية السبعة للمنهاج

أ. السيادة والأمن الوطني

ب. الإصلاح الاقتصادي والمالي

ج. التحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي

د. التنمية البشرية (تعليم–صحة–حماية اجتماعية)

هـ. الخدمات والبنى التحتية

و. الحوكمة وبناء الدولة

ز. السياسة الخارجية والتنمية الإقليمية

هذه المحاور تشكل الهيكل العظمي للسياسات الحكومية.

7. البرنامج الحكومي التنفيذي

يتضمن:

أ. أهداف إستراتيجية

ب. مؤشرات قياس أداء (KPIs)

ج. برامج قطاعية

د. مشاريع تنفيذية

هـ. أُطر تمويل

و. جداول زمنية سنوية

ز. مصفوفات مسؤوليات بين الوزارات والمحافظات

ح. خطط إصلاح مؤسسي

ط. لوحات قيادة رقمية (Dashboards)

ينفذ البرنامج عبر 320 مشروعًا قطاعيًا موزعة خلال أربع سنوات.

8. الحوكمة المؤسسية

يعتمد النظام التنفيذي على توزيع الأدوار بين:

أ. رئيس مجلس الوزراء

ب. الوزارات الاتحادية+ الهيئات المستقلة + الجهات غير المرتبطة بوزارة

ج. مكتب رئيس الوزراء

د. الأمانة العامة

هـ. هيئة المستشارين

و. المحافظات

ز. القطاع الخاص

ح. المجتمع المدني

مع اعتماد نموذج اللامركزية الذكية، ونظام إنذار مبكر وطني لإدارة المخاطر.

9. مصفوفات المخاطر والسيناريوهات (2026–2029)

تم إعداد تشخيص دقيق لـ:

أ. 34 خطرًا وطنيًا

ب. 12 حزمة مخاطر مركزية

ج. 3 سيناريوهات وطنية (أفضل – محتمل – أسوأ)

ويهدف المنهاج إلى دفع العراق نحو سيناريو الدولة القادرة مع خفض احتمالات السيناريو الأسوأ.

10. النتائج المتوقّعة بحلول 2029

✓ **على مستوى الدولة**

أ. تقوية مؤسسة رئاسة الوزراء

ب. وضوح الصلاحيات

ج. رفع الامتثال والحوكمة

د. تحسين الأمن السيبراني

هـ. ضبط السلاح وتعزيز السيادة

✓ **على مستوى الاقتصاد**

أ. خفض الدين العام

ب. تنويع مصادر الدخل

ج. زيادة مساهمة القطاع الخاص

د. تشغيل الشباب

هـ. نمو اقتصادي مستدام

✓ **على مستوى المجتمع**

أ. خفض الفقر متعدد الأبعاد

ب. تحسين جودة التعليم

ج. توفير فرص عمل

د. تعزيز الحماية الاجتماعية

✓ **على مستوى الخدمات**

أ. تحسّن كبير في الكهرباء والمياه والطرق

ب. إنعاش المشاريع المتوقفة

ج. استدامة البنى التحتية

✓ **على مستوى التحول الرقمي**

أ. رقمنة 70% من الخدمات

ب. تبسيط الإجراءات

ج. منصات حكومية موحّدة

11. الحصاد

لا يقترح هذا المنهاج برنامج حكومة فحسب، انها يقترح:

[نموذج حكم جديد للعراق]، مبني على:

1. إدارة المخاطر
2. التحوّل الذكي
3. الحوكمة
4. الإصلاح الاقتصادي
5. السيادة
6. التنمية البشرية
7. الخدمات العصرية
8. الأمن السيبراني
9. التوازن الإقليمي

ويهدف إلى أن تكون 2029 بداية دولة منظمة وقادرة متكيّفة مستدامة.

مقترح المنهاج الوزاري (٢٠٢٦ - ٢٠٢٩)

[المشروع وطني لإدارة المخاطر والتحوّل الذكي]

الفصل الأول

الديباجة والمقدمة

1. الديباجة

يشهد العراق في الأعوام 2026–2029 مرحلة فارقة من تاريخه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تتجاذبها تحولات عميقة في بيئته (الداخلية والإقليمية والدولية)، وتتزايد فيها حدة المخاطر والتهديدات والتحديات التي تطال بنية الدولة، ووظائف الحكومة، واستقرار المجتمع، وقدرة الاقتصاد الوطني على الاستجابة للتحولات المتسارعة. وفي خضم هذه البيئة المعقدة، تبرز الحاجة إلى منهاج وزاري حكومي جديد يقوم على إدارة المخاطر والتحوّل الذكي، ويؤسس لمرحلة أكثر اتزانًا وفعالية، تقوم على وضوح الهدف، والتخطيط العلمي، والحوكمة الرشيدة، والاستجابة السريعة، والقدرة على تحويل الأزمات إلى فرص تنموية واقعية.

إن هذه الوثيقة — [المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي لإدارة المخاطر والتحوّل الذكي – العراق (2026–2029)] — تُراد لها أن تكون وثيقة دولة تُعبّر عن الرؤية العامة للنظام التنفيذي العراقي، وتترجم الالتزام الدستوري للحكومة أمام الشعب ومجلس النواب، وتشكّل العقد (السياسي–الإداري) الذي تُحاسَب الحكومة على أساسه. كما أنها وثيقة تتجاوز المفهوم التقليدي للمنهاج، لتصبح إطارًا وطنيًا شاملًا للتغيير، ونموذجًا عمليًا لإدارة الدولة في ظل التعقيد التاريخي والاقتصادي الراهن.

2. الإطار النظري الدستوري للمنهاج الوزاري

يستند المنهاج الوزاري في العراق إلى الأساس الدستوري المباشر الوارد في المادة (76/رابعًا) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، والتي نصّت على أن المكلَّف بتشكيل مجلس الوزراء يقدم أسماء أعضاء وزارته والمنهاج الوزاري إلى مجلس النواب، ليُعدُّ المنهاج بذلك وثيقة دستورية ملزمة تمثل ركيزة منح الثقة للحكومة.

هذا الإلزام الدستوري يُنتج ثلاث حقائق محورية:

أولًا// المنهاج الوزاري وثيقة حاكمة

يمثل نصًّا تشريعيًّا ذا قوة سياسية ودستورية، يقوم عليه التعاقد بين السلطات، ويُعدّ شرطًا لشرعية الحكومة ومشروعيتها، فلا تمارس الحكومة صلاحياتها الدستورية (المواد 78–80) إلا بعد المصادقة عليه.

ثانيًا// المنهاج الوزاري أداة لربط الحكومة بالدولة

إذ يعدّ المنهاج نقطة اتصال بين:

أ. رؤية الدولة وطموحات المجتمع،

ب. التزامات الحكومة،

ج. صلاحيات السلطات الدستورية.

وبذلك يصبح المنهاج وثيقة سياسات عامة تُوجّه أعمال السلطة التنفيذية ومؤسسات الدولة وتُربط بنتائج قابلة للقياس.

ثالثًا// المنهاج الوزاري معيار للمساءلة والرقابة

لأن مجلس النواب يمنح الثقة للحكومة على أساسه، فهو يصبح المرجع الأول للمساءلة السياسية والبرلمانية خلال الدورة النافذة، ولهذا، فإن أي منهاج وزاري يجب أن يكون:[محددًا، قابلًا للقياس، واقعيًا، مرتبطًا بالدستور، قابلًا للمساءلة، مدعومًا بالأدلة والبيانات].

3. الإطار القانوني والتنظيمي

يرتبط المنهاج الوزاري بمجموعة من القوانين والأنظمة التي تنظّم عمل الحكومة، ومن أبرزها:

أ. **قوانين مجلس الوزراء والوزارات والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة، والقوانين القطاعية الرئيسية.**

وهي قوانين تؤثر مباشرة على تنفيذ البرنامج الحكومي.

ب. **الخطط الوطنية المعتمدة**

وأبرزها:

- ✓ الرؤية الوطنية 2030
- ✓ الخطة الوطنية للتنمية 2024–2028
- ✓ إستراتيجيات: [الامن الوطني، التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية، الأمن السيبراني، التحول الرقمي، الطاقة...] وهي تُعد مراجع إلزامية يجب مواءمة المنهاج معها.

4. الإطار القانوني للعلاقة بين الاتحاد والمحافظات

وفق المواد (110–115–122) من الدستور، التي تنظم:[الصلاحيات الحصرية، الصلاحيات المشتركة، الصلاحيات المحلية] وهي ضرورية لصياغة منهاج حكومي قادر على إدارة التنوع الجغرافي والمؤسسي.

4. تعريف المنهاج الوزاري: (المفهوم – الوظيفة – الخصائص)

أولًا// التعريف

هو وثيقة (دستورية–سياسية–تنفيذية) تمثّل (وعداً وعهداً وعقداً) سياسياً سيادياً عن توجّهات القطاع العام تتضمن: [الرؤية – الأولويات – الأهداف – المحاور – السياسات – البرامج – مؤشرات الأداء – آليات التنفيذ والمراقبة والمراجعة]، وتلتزم الحكومة ومؤسسات الدولة بتطبيقه خلال مدة الدورة.

ثانيًا// الوظائف

أ. تحديد الاتجاه العام للدولة خلال السنوات الأربع.
ب. مواءمة العمل الحكومي مع الدستور والقوانين والخطط الوطنية.
ج. تنظيم العلاقة بين الحكومة والبرلمان والشعب.
د. تحويل التعهدات السياسية إلى التزامات تنفيذية قابلة للقياس.
هـ. إدارة الموارد الوطنية (المالية–البشرية–المؤسسية) بوضوح منهجي.

ثالثًا// الخصائص

أ. **الدستورية|** شرط لنيل الثقة.
ب. **الواقعية والتطبيقية|** قابل للتحقيق.
ج. **القياس|** ذو مؤشرات واضحة.
د. **الحوكمة|** منظم بأدوار ومسؤوليات.
هـ. **الشمول|** يعالج (السياسة–الأمن–الاقتصاد–الخدمات).

و. **المرونة|** قادر على التكيف مع المخاطر المتغيرّة.

ز. **الرؤية|** يمتلك تصورًا استشرافيًا للسنوات 2026–2029.

5. العلاقة بين المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي

المنهاج الوزاري هو الإطار (السياسي–الدستوري) العام، بينما البرنامج الحكومي هو الأداة التنفيذية له.

أ. **المنهاج الوزاري**

- ✓ يعبر عن التوجهات العليا للحكومة.
- ✓ يقدم الرؤية والأهداف الكبرى.
- ✓ يصاغ بلغة (سياسية–دستورية–إستراتيجية).

ب. **البرنامج الحكومي**

- ✓ يحول الأهداف إلى برامج ومشاريع.
- ✓ يضع الجداول الزمنية والتكاليف.
- ✓ يحدد الجهات المسؤولة.
- ✓ يضع مؤشرات الأداء (KPIs).
- ✓ يصدر بتفصيلات قطاعية وقابلة للقياس.

ج. **بمعنى**

بمعنى ان المنهاج يبيّن **ماذا نريد أن نحقق**، والبرنامج يوضح **كيف نحقق ذلك**.

6. المنهاج الوزاري كـ عقد سياسي–دستوري

يمثل المنهاج الوزاري عقدًا بين:[الحكومة، البرلمان، المجتمع، القوى السياسية، الدولة بمؤسساتها]

ويقوم هذا العقد على ثلاث وظائف:

أ. **التمثيل** // يحمل المنهاج رؤية الحكومة المنتخبة.

ب. **الالتزام** // يلتزم رئيس الحكومة ومجلس الوزراء وفريقه بتنفيذ ما ورد فيه.

ج. **المساءلة** // يقيّم البرلمان الحكومة على أساسه.

ولهذا يجب أن تكون صياغته:[دقيقة، واضحة، قابلة للقياس، مبنية على بيانات واقعية، خالية من العموميات والإنشاء السياسي]

7. مبررات إعداد منهاج جديد (2026–2029)

تفرض اللحظة السياسية والتاريخية للعراق إعداد منهاج جديد يقوم على ضرورة معالجة:

أ. الضغوط المالية.

ب. استكمال آلاف المشاريع .

ج. معالجة البطالة والفقر متعدد الأبعاد.

د. منظومة التربية والتعليم والصحة.

هـ. تحديات الأمن السيبراني والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

و. الانقسام السياسي وغياب الإرادة الموحدة.

ز. ترهل مؤسسات الدولة والفساد المالي والاداري.

ح. الاعتماد الاقتصادي الريعي الأحادي.

ط. تغيرات إقليمية ودولية تؤثر على الأمن الوطني.

كل هذه العوامل تجعل المنهاج الجديد برنامج خدماتٍ وإستراتيجية وطنية لإدارة المخاطر والتحول الذكي.

8. طبيعة اللحظة التاريخية ولماذا [إدارة المخاطر والتحوّل الذكي]؟

تتميز المرحلة 2026–2029 بما يأتي:

أ. ارتفاع مستوى التعقيد السياسي

ب. تعدد الأزمات العابرة للقطاعات

ج. تغيرات اقتصادية عالمية

د. ثورة تكنولوجية غير مسبوقة

هـ. تهديدات سيبرانية متصاعدة

و. تداخلات إقليمية ودولية

ز. تحول بنية الوظيفة العامة

ح. فجوة الثقة بين المواطن والدولة

ط. زيادة الاعتماد على البيانات والذكاء الاصطناعي

لذلك يحتاج العراق إلى منهاج حكومي يقوم على:

1. **إدارة المخاطر** // بدل إدارة ردود الأفعال.
2. **التحوّل الذكي**// بدل الإصلاح التقليدي.
3. **بناء قدرات الدولة المستدامة**// بعيداً بناء برامج مؤقتة ممزقة.
4. **نظام حكومي مرن** // قادر على التكيف مع التغيرات.
5. **مأسسة اتخاذ القرار**// وفق البيانات والتحليل بعيداً عن الاجتهادات الفردية.

الفصل الثاني

الأساس الدستوري والقانوني للمنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي

التمهيد

تمثّل المنظومة الدستورية والقانونية في جمهورية العراق الإطار الحاكم لعمل السلطة التنفيذية، وهي التي تُحدّد صلاحيات رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء والوزارات الاتحادية وغيرها، وتنظّم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والسلطات التشريعية والمحلية، وتحدّد آليات صنع السياسات العامة، وصياغة المنهاج الوزاري، وتنفيذ البرنامج الحكومي، وممارسة الرقابة والمساءلة.

ولأن [**المنهاج الوزاري (2026–2029)**] المطلوب إعداده يقوم على إدارة المخاطر والتحول الذكي، فإن تأطيره دستوريًا يُعَدّ خطوة جوهرية لبناء وثيقة حكومية ذات شرعية، ووضوح، وقابلية تنفيذ عالية، وحماية تشريعية.

لذلك يستعرض هذا الفصل مجموعة المواد الدستورية بطريقة تحليلية معمّقة، ويشرح مدى ارتباطها العملي بالمناهج الحكومية، وكيف تجعل المنهاج الوزاري عقدًا دستوريًا مُلزِمًا في جوهره.

أولًا|| المادة (76) .. الأساس الدستوري لمنح الثقة والمنهاج الوزاري

1. **المادة (76/أولًا–رابعًا)|| جوهر التكلّف وتقديم المنهاج**

تنص المادة (76) على أن رئيس الجمهورية يكلّف مرشح الكتلة الأكبر بتشكيل مجلس الوزراء، وعلى رئيس مجلس الوزراء المكلّف أن:[يختار وزراءه، يقدّم المنهاج الوزاري، ينال الثقة من مجلس النواب عليهما]

2. **التحليل**

أ. **المنهاج الوزاري شرط دستوري لشرعية الحكومة.**

فالصلاحيات الدستورية للحكومة (المادة 78–80) لا تُمارس إلا بعد الموافقة البرلمانية على المنهاج.

ب. المنهاج الوزاري وثيقة (تعاقدية–دستورية).

هي الصيغة الوحيدة التي يُعتمد عليها في التعاقد بين الحكومة والبرلمان والشعب.

ج. **المنهاج الوزاري أساس الرقابة اللاحقة.**

كل استجواب أو مساءلة أو تقييم يتم وفقًا لمدى التزام الحكومة ببنود المنهاج.

د. **لايعد المنهاج الوزاري وثيقةً إعلامية أو إنشائية.**

انما وثيقة شرطية مرتبطة بمنح الثقة، ذات طبيعة سياسية–تشريعية.

3. استنتاج جوهري|| تجعل المادة (76) المنهاج الوزاري وثيقة تأسيسية للدورة الحكومية، أوسع من كونه برنامج سياسي محدود وعام.

ثانيًا|| المادة (78) .. مسؤولية رئيس مجلس الوزراء

1. تنص المادة (78)|| رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة.

2 .التحليل

أ. مسؤولية فردية وشخصية لرئيس مجلس الوزراء عن السياسة العامة.

ب. تُصاغ السياسة العامة أساسًا في **المنهاج الوزاري.**

ج. يعني أعلاه؛ أن المنهاج ليس وثيقة جماعية و وثيقة قيادة تعكس رؤية رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وفريقه التنفيذي.

د. يرتبط هنا مفهوم **التحول الذكي** و**إدارة المخاطر** بكونهما خيارات سياسية عليا تقع ضمن مسؤولية رئيس الوزراء.

3. **استنتاج||** ا تعني لمادة (78) أن تنفيذ المنهاج الوزاري مسؤولية الوزراء علاوةً عن كونه مسؤولية القيادة التنفيذية العليا.

ثالثًا|| المادة (80) .. صلاحيات مجلس الوزراء

1. تحدد المادة (80) صلاحيات مجلس الوزراء، ومن أهمها:

أ. التخطيط والتنفيذ للسياسة العامة

ب. اقتراح مشاريع القوانين

ج. إعداد مشروع الموازنة

د. التوصية بإعلان الحرب والطوارئ

هـ. التفاوض بشأن المعاهدات

و. إدارة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة

2. **التحليل**

تُعد هذه المادة مرتكز البرنامج الحكومي التنفيذي لأنها تترجم المنهاج الوزاري إلى إجراءات (قانونية – إدارية – مالية)، وتتصل مباشرة بالأطر الاتية:

أ. **الموازنة العامة**

- ✓ يُترجَم المنهاج يجب أن إلى أولويات مالية واقعية.
- ✓ يجب أن يرتبط البرنامج الحكومي بجداول الصرف والاستثمار.

ب. **التخطيط التنموي/** يجب أن ينسجم المنهاج مع الخطة الوطنية للتنمية وتوجهات وزارة التخطيط.

ج. **السياسة الخارجية والسيادة/** يتضمن المنهاج توجهات الرئيس الوزراء في إدارة العلاقات الدولية.

د. **إدارة الطوارئ والمخاطر/** (المادة 80/خامسًا) تمنح صلاحية إدارة المخاطر الوطنية.

3. **استنتاج/** تجعل المادة (80) البرنامج الحكومي وثيقة قرارات وإجراءات وليس مجرد رؤى عامة.

رابعًا|| المواد (110–115–122) — الصلاحيات بين الاتحاد والمحافظات

1. **المادة (110) .. الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية||** تشمل: [السياسة الخارجية، الأمن والدفاع، التخطيط العام، السياسة المالية، النقد، المياه الاستراتيجية، الموازنات، التعداد، معايير التعليم العالي، الاتصالات، المقاييس والأوزان]

- ✓ **التحليل//** يجب أن يُركّز المنهاج الوزاري على هذه الملفات حصريًا لأنها جوهر سلطة الحكومة الاتحادية.

2. **المادة (114) .. الصلاحيات المشتركة//** تشمل: [إدارة الجمارك، الطاقة، البيئة، التنمية، التخطيط الإقليمي، الموارد المائية الداخلية، معايير الجودة، الرعاية الاجتماعية، الإحصاء، الصحة والتعليم بشكلهما التطبيقي].

- ✓ **التحليل//** تُلزم هذه المادة الحكومة بالعمل التشاركي مع المحافظات، وهو ما يفرض:

أ. نماذج تنسيق (حكومي–محلي)

ب. لجان مشتركة

ج. خطط محلية متوائمة مع البرنامج الحكومي

د. تنفيذ المشاريع عبر المحافظات وليسَ الوزارات وحدها

3. **المادة (115) .. الصلاحيات المتبقية للاقاليم وللمحافظات**

تنص على أن الصلاحيات غير المنصوص عليها اتحاديًا تكونالاولوية لقانون الاقاليم والمحافظات.

- ✓ **التحليل//** هذا يعني:

أ. أي برنامج حكومي يجب أن يُراعي اللامركزية.

ب. توزّع الأدوار بدقة لتجنب تداخل الصلاحيات.

ج. لا يمكن للمنهاج الوزاري أن يُحمّل الوزارات مهامًا محلية إلا بنص قانوني محدد.

4. **المادة (122) .. المحافظات غير المنتظمة في إقليم**

تنص على إدارة المحافظات لشؤونها وفق مبدأ اللامركزية وعلى: [مجالس محافظة، موازنات، خطط محلية، صلاحيات واسعة، نقل اختصاصات من الوزارات إلى المحافظات].

- ✓ **التحليل//** يجب أن يُصاغ البرنامج الحكومي بطريقة:

أ. تعترف بواقع اللامركزية

ب. تُنسق مع خطط التنمية المحلية

ج. تربط المحافظات بمصفوفات أهداف وطنية

د. تضمن مستويات موحدة للخدمات

هـ. تمنع (فوضى اللامركزية وتدعم اللامركزية الذكية)

خامسًا// علاقة المنهاج الوزاري بالقوانين الفاعلة

هناك منظومة قانونية يستدعي أن يُصاغ البرنامج الحكومي ضمنها:

1. **قانون الإدارة المالية//** [إعداد الموازنة، سقف الدين، العجز، الالتزامات، إدارة الأموال، الحسابات الختامية، الرقابة، قواعد الإنفاق]
2. **قانون الاستثمار// [**البيئة الاستثمارية، الشراكات، القطاع الخاص، تفويض الصلاحيات، نوافذ الاستثمار]
3. **قانون النفط والغاز (إن أُقر)//** ينظّم العلاقة بين المركز والإقليم والمحافظات.
4. **القوانين القطاعية//** [الصحة، التعليم، البيئة، الاتصالات، الصناعة، الزراعة، النقل...]
5. **القوانين التنظيمية// [**الخدمة المدنية، الرقابة، النزاهة، ديوان الرقابة المالية، هيئات الضبط].

سادسًا// الإطار الدستوري للحوكمة وإدارة المخاطر

رغم عدم وجود مادة دستورية مباشرة بعنوان **إدارة المخاطر**، إلا أن الإطار الدستوري يتيحها من خلال:

أ. **المادة (80/خامسًا)//** إعلان الطوارئ

ب. **المادة (61)//** الرقابة والسلطة التشريعية

ج. **المادة (78)//** حماية السياسة العامة

د. **المادة (110)//** حماية الأمن والسيادة والمياه والطاقة

هـ. **المادة (111–112)//** إدارة الثروات

و. **المادة (122)//** إدارة المحافظات

- ✓ **تحليل//** يمكن للمنهاج الوزاري (2026–2029) أن يعتمد **إدارة المخاطر الوطنية** كأساس للحكم، قانونيًا ودستوريًا، لأنه يدخل ضمن:[حماية الأمن، حماية السيادة، إدارة المال العام، التخطيط، إدارة الأزمات، إدارة الموارد، الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي].

سابعًا// كيف يُحوِّل الدستور المنهاج الوزاري إلى وثيقة تنفيذية؟

ذلك يتم من خلال أربع حلقات قانونية مترابطة:

1. الدستور يُلزم بتقديم المنهاج (76).

2. البرلمان يمنح الثقة بناءً عليه.

3. الحكومة تُنفذ عبر صلاحياتها (78–80).

4. الرقابة البرلمانية والقضائية تحاكم الحكومة على أساس المنهاج.

ثامنًا// النتائج الدستورية المترتبة على هذا الفصل

من التحليل آنف الذكر، نخلص إلى أن:

1. المنهاج الوزاري وثيقة ملزمة دستوريًا.
2. البرنامج الحكومي ترجمة تنفيذية واجبة التطبيق.
3. كل وزارة وهيئة ومحافظة مُلزمة قانونيًا بتنفيذ ما يُسند إليها.
4. يُعد المنهاج المرجع في المساءلة البرلمانية.
5. لا يمكن للحكومة أو البرلمان تجاهل بنود المنهاج بعد التصويت عليه.
6. إدارة المخاطر والتحول الذكي تقع ضمن الصلاحيات الدستورية للحكومة الاتحادية.
7. اللامركزية عنصر أساسي في التطبيق، وليست خيارًا إداريًا كمالياً.
8. تحديد الصلاحيات (110–115–122) جزء جوهري من نجاح أي برنامج حكومي.

الفصل الثالث

رؤية الدولة ورسالتها وقيمها (2026–2029)

(نموذج التحوّل الذكي وإدارة المخاطر)

التمهيد

تُعدّ **الرؤية الوطنية** الركيزة العليا في المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي، وهي التي تحدد اتجاه الدولة، وتُحدد شكل الاستجابة للتحولات الدولية، وتحوّل الحكومة من إدارة يومية تقليدية إلى منظومة قيادة وطنية تمتلك غاية واضحة، وطموحًا واقعيًا، ومسارًا استراتيجيًا مستندًا إلى الدستور والبيانات والاحتياجات الحقيقية للمجتمع والاقتصاد.

تعتبر الرؤية خريطة طريق عليا تتوزع على برامج وسياسات ومؤشرات، ويتفرع عنها:

[الأولويات الوطنية، البرامج الحكومية، المشاريع الكبرى، السياسات العامة، تخصيص الموازنات، خطط التنمية، العلاقة بين الوزارات والمحافظات، التنسيق بين مؤسسات الدولة، مؤشرات القياس، نظام المتابعة والتقييم والمراجعة والتحسين المستمر].

لذلك تُعدّ صياغة رؤية 2026–2029 خطوة مصيرية لتوجيه مسار الدولة خلال السنوات القادمة.

أولًا// الإطار العام لرؤية الدولة (2026–2029)

تستند رؤية الدولة إلى أربع ركائز عليا:

1. **دستور جمهورية العراق 2005**

أ. **الذي يحدد/** [شكل الدولة، عمل السلطات، الصلاحيات الاتحادية والمحلية، الحقوق والحريات، مبادئ الاقتصاد، العلاقة بين المواطن والدولة].

ب. **يجب أن تنسجم الرؤية مع:**

- ✓ **المادة (2)/** مبادئ الدولة
- ✓ **المادة (25)/** الاقتصاد الوطني

- ✓ **المادة (110)/** الصلاحيات الحصرية
- ✓ **المادة (122)/** اللامركزية الإدارية
- ✓ **المادة (130)/** استمرارية التشريعات

2. **الخصوصية العراقية الواقعية**

أ. **المرتكزة على/ [**البيئة السياسية الهشّة، التحديات الاقتصادية، المجتمع الشاب، الموارد الطبيعية، التركيبة السكانية، التوترات الإقليمية، البيروقراطية المتضخمة، الفساد البنيوي، ضعف التنويع الاقتصادي، التهديدات التكنولوجية، النظام المالي الريعي].

3. **التزامات الدولة في الخطط الوطنية**

مثل:

أ. الخطة الوطنية للتنمية 2024–2028

ب. الإستراتيجيات الوطنية (التعليم – الصحة – الطاقة – التحول الرقمي – الأمن السيبراني – اللامركزية – الحماية الاجتماعية – البيئة)

ج. رؤية العراق 2030 (غير مكتملة رسميًا، لكنها قائمة في الوثائق المرجعية بخطوطها العامة)

4. **التحولات الإقليمية والدولية**

مثل:[التحول الرقمي العالمي، تغيّر خرائط القوى، التحولات الاقتصادية والصناعية، المنافسة بين القوى الكبرى، التغير المناخي، الأزمات الجيوسياسية، أمن الطاقة، مستقبل النفط، صعود الذكاء الاصطناعي]

ثانيًا// مبررات صياغة رؤية 2026–2029

هناك مجموعة من المحركات التي تجعل صياغة رؤية جديدة ضرورة وطنية، أهمها:

1. **ارتفاع مستوى المخاطر الوطنية/** [الدين العام، الفقر متعدد الأبعاد، البطالة، المشاريع المتلكئة والمتوقفة والمستمرة، التهديدات السيبرانية، التعليم التقليدي، الانقسام السياسي، المحاصصة، الفساد البنيوي، ضعف السياسات المالية].

2. **الحاجة إلى قيادة الدولة في مرحلة (تحول عالمي)**

إذ يدخل العالم: [عصر الذكاء الاصطناعي، عصر الطاقة النظيفة، عصر التحولات الجيوسياسية، عصر التنافس على الموارد، عصر الأمننة الرقمية والمعلوماتية]، مما يحتم على العراق أن يملك رؤية تنقله إلى هذا العصر.

3. **ضرورة الانتقال من (إدارة يومية) إلى (إدارة دولة)**

وتعني: [تحديد الاتجاه، توحيد الإرادة السياسية، بناء مؤسسات قوية، إعادة تعريف الدور التنفيذي للحكومة، مأسسة اتخاذ القرار].

4. **اكتساب الحكومة شرعيتها من وضوح رؤيتها**

فالرؤية أساس المنهاج، والمنهاج أساس الثقة البرلمانية، والثقة أساس الإلزام التنفيذي.

ثالثًا// عناصر الرؤية الوطنية للدولة (2026–2029)

تتشكل الرؤية من خمسة أركان عليا:

1. **ركن الدولة/** [سيادة، قانون، مؤسسات، أمن، شفافية، حوكمة].

2. **ركن المواطن/** [تعليم، صحة، دخل كريم، حماية اجتماعية، فرص عمل، خدمات مستدامة].

3. **ركن الاقتصاد/** [تنويع، إنتاج، استثمار، ريادة أعمال، شراكات ذكية، تحول رقمي].

4. **ركن المجتمع/** [وحدة، استقرار، تماسك، عدالة، شمول، تقليل الفوارق].

5. **ركن المستقبل/** [التكنولوجيا، الذكاء الاصطناعي، التعليم الجديد، الطاقة النظيفة، اقتصادات المستقبل، الأمن السيبراني].

رابعًا// الصياغة الرسمية للرؤية الوطنية المقترحة للمنهاج الوزاري (2026–2029)

[[بناء دولة قادرة وفعّالة، تُدار بمنهج المخاطر والتحوّل الذكي، توفر الأمن، وتؤسّس لاقتصاد متنوع منتج، وتقدّم خدمات عصرية عادلة، وتمكّن المواطن، وتدمج التكنولوجيا في منظومة الإدارة، وتعيد وزن العراق في الإقليم والعالم]].

خامسًا// الرسالة الوطنية للدولة (2026–2029)

[[قيادة عملية تحول وطني شامل، تعتمد على البيانات والحوكمة والشفافية، وتعالج الأزمات البنيوية، وتطلق طاقات المجتمع والاقتصاد، وتعيد بناء الثقة بين الدولة والمواطن، عبر تنفيذ برنامج حكومي دقيق وقابل للقياس، يستند إلى الدستور والموارد الوطنية]].

سادسًا// القيم الحاكمة

1. سيادة القانون
2. النزاهة والشفافية
3. الكفاءة والجدارة
4. العدالة والمساواة
5. الجودة والامتثال
6. المشاركة والتشاور
7. الاستدامة
8. المسؤولية والمساءلة
9. الابتكار والتحول الرقمي
10. أمن الدولة والمجتمع

سابعًا// مبادئ العمل التنفيذي للحكومة (2026–2029)

1. إدارة المخاطر بدل إدارة الأزمات
2. توحيد الإرادة السياسية الوطنية
3. بناء حكومة رشيقة مرنة
4. تحقيق اللامركزية الذكية
5. التكامل بين الوزارات والمحافظات
6. استخدام البيانات في اتخاذ القرار
7. الالتزام بنتائج قابلة للقياس
8. شراكة فاعلة مع القطاع الخاص
9. مواجهة الفساد بمنظومتي: منع وردع
10. الاستثمار في رأس المال البشري

ثامنًا// نموذج (التحوّل الذكي وإدارة المخاطر) .. نموذج الدولة (2026–2029)

يُستخدم هذا النموذج كإطار لعمل الحكومة ويشمل:

1. **تحليل المخاطر**/ [مخاطر سياسية، مخاطر اقتصادية، مخاطر مالية، مخاطر اجتماعية، مخاطر خدمية، مخاطر تكنولوجية، مخاطر بيئية].

2. **تحديد العُقد الحرِجة**/ مثل:[الدين، المشاريع المتوقفة، التعليم، الفساد، البطالة، المحاصصة، الترهل، السيبرانية].

3. **بناء الاستجابات الاستراتيجية**/ [سياسات، برامج، مشاريع، جداول زمنية، مؤشرات].

4. **بناء قدرات الدولة**/ [هياكل، تشريعات، تدريب، نظم، قواعد بيانات].

5. **التحوّل الذكي**/ [الإدارة الرقمية، الذكاء الاصطناعي في القرار، التشغيل الآلي للخدمات، رقمنة المالية العامة، منصات الحوكمة].

6. **التتبع والتقييم**/ [مؤشرات، لوحات قيادة، تقارير فصلية، مراجعة منتصف الدورة، لجان متخصصة].

الفصل الرابع

باب الأوّلويّات الوطنيّة (2026–2029)

[الانتقال من إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر والتحوّل الذكي]

أوّلًا// مدخل إلى باب الأوّلويّات الوطنيّة

يُبنى هذا الباب على قناعة جوهرية مفادها أنّ الحكومة القادمة (2026–2029) إذا لم تُركِّز جهدها السياسي والتشريعي والتنفيذي والمالي على عُقَدٍ حرجة محدَّدة، فسوف تتبدّد موارد الدولة في إدارة تفاصيل يوميّة، من دون تغيّر ملموس في حياة المواطن أو في متانة الدولة.

لذا، فقد تمّ اعتماد معيار ثلاثي لاختيار الأولويات الوطنية:

1. شدّة الأثر الوطني (على الأمن، الاقتصاد، الاستقرار، الثقة بالدولة)
2. درجة الإلحاح الزمني (لا تحتمل التأجيل إلى دورة أخرى)
3. إمكانية المعالجة ضمن ولاية حكومية مدّتها أربع سنوات مع ما يتطلّبه ذلك من تشريع وتمويل وقدرات مؤسسية.

وفقَ هذه المعايير، يُعاد ترتيب الأزمات في شكل سلّة أولويات وأسبقيات ترتبط بعضها ببعض ضمن مقاربة **[إدارة المخاطر والتحوّل الذكي]**.

ثانيًا// أولويّة الاستدامة الماليّة ومعالجة الدَّين الداخلي والخارجي

1. الهدف الاستراتيجي 2026–2029

الوصول إلى مسار مستدام للدَّين العام يُبقي نسبته في حدود آمنة، مع إعادة هيكلة تدريجية للدين الداخلي، وتخفيض تكاليف خدمته، وربط الاقتراض الجديد حصريًا بمشاريع استثمارية منتِجة.

✓ **محاور التنفيذ**

أ. إعداد إستراتيجية وطنية للدَّين العام (دينار/دولار – داخلي/خارجي – قصير/طويل الأمد).

ب. ربط كلّ اقتراض جديد بـ مشاريع ذات عائد اقتصادي واضح (نقل، طاقة، بنى تحتية، ربط إقليمي).

ج. مراجعة سياسات الدعم والإنفاق الجاري بما يحافظ على الفئات الهشّة ويقلّل الهدر.

د. إصلاح الإدارة الماليّة العامّة وتنفيذ قانون الإدارة المالية بصورة صارمة.

هـ. العمل وفق البدائل (النقدية ــ المالية) لمعالجة الديون والعجز.

ثالثًا// أولويّة تحرير طاقة الاستثمار عبر معالجة المشاريع المتوقّفة والمتلكّئة

2. **الهدف الاستراتيجي/** إغلاق ملف المشاريع المتوقّفة والمتلكّئة بوصفه ملف طوارئ وطني، من خلال حسم وضع المشاريع خلال دورة 2026–2029 (إكمال، إعادة هيكلة، فسخ، تصفية قانونية).

✓ **محاور التنفيذ**

أ. تأسيس خلية وطنيّة عليا لحسم المشاريع المتوقّفة برئاسة وزارة التخطيط وعضويّة الجهات الرقابية والقطاع الخاص.

ب. تصنيف المشاريع إلى: (قابلة للإكمال – قابلة لإعادة الهيكلة – غير مجدية).

ج. اعتماد صيغ شراكة مع القطاع الخاص (PPP) والمموّلين الدوليين لإكمال المشاريع ذات الأولوية التنموية.

د. نشر قاعدة بيانات رقمية شفافة لكلّ مشروع (التعاقد، الكلف، نسب الإنجاز، الخلافات القانونية).

رابعًا// أولويّة الفقر متعدّد الأبعاد والبطالة المتراكمة

3. **الهدف الاستراتيجي/** خفض الفقر متعدّد الأبعاد إلى أقل من 8٪، وخفض بطالة الشباب إلى أقل من 25٪ بحلول 2029، عبر حزمة تدخلات متكاملة في التعليم والعمل والحماية الاجتماعية والتنمية المحلية.

✓ **محاور التنفيذ**

أ. توجيه برامج الحماية الاجتماعية وفق خرائط الفقر متعدّد الأبعاد، بعيداً عن المحسوبية والارتجال.

ب. إطلاق برامج وطنيّة للتشغيل المباشر وغير المباشر عبر مشاريع البنى التحتيّة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ج. ربط سياسات التدريب والتعليم التقني باحتياجات سوق العمل في المحافظات.

د. إنشاء منصّة وطنية موحَّدة لفرص العمل (حكومي – خاص – استثمارات دولية).

خامسًا// أولويّة حصر السلاح بيد الدولة وبناء سيادة أمنيّة مكتملة

4. **الهدف الاستراتيجي/** ترسيخ احتكار الدولة للسلاح، بحيث تكون جميع القوى المسلحة خاضعة قانونيًا وعمليًا للمؤسسات الدستورية (القوات المسلحة، قوى الأمن الداخلي، الأجهزة الرسمية)، وفق عقيدة وطنية موحَّدة، وبما ينسجم مع الدستور والقانون والمعايير الحديثة للأمن الوطني.

- ✓ **محاور التنفيذ**

أ.**إطار قانوني مكتمل**

- ✓ مراجعة وتشديد التشريعات الخاصّة بحيازة السلاح، وتنظيم السلاح العشائري، ومنع تشكيل أي قوّة مسلّحة خارج الأجهزة الدستورية.
- ✓ ربط مصادر التمويل والتسليح بالكامل بقنوات رسمية خاضعة للرقابة.

ب. **إستراتيجية دمج وتكييف**

- ✓ فتح مسارات إدماج منظّم ومدروس للعناصر المنضبطة من التشكيلات المسلّحة ضمن مؤسّسات الدولة الأمنية والعسكرية، وفق معايير مهنيّة وفحوص أمنيّة وقانونية صارمة.
- ✓ فتح مسار آخر يدفع القوى السياسية ذات الأجنحة المسلّحة إلى تسريح سلاحها التدريجي مقابل ضمان اندماجها في الحياة السياسية والمؤسسية وفق قواعد تنافس سلمي.

ج. **أمن داخلي وقضائي فعّال**

- ✓ تعزيز قدرات وزارة الداخلية وجهاز الاستخبارات والقضاء على ملاحقة جرائم السلاح غير المرخّص وجرائم التهديد المسلّح.
- ✓ حماية القضاة والهيئات الرقابية من الضغوط المسلّحة، لضمان استقلال التحقيق في قضايا السلاح.

د. **مسار (عشائري–مجتمعي)/** عقد مواثيق شرف عشائرية وطنية تُجرّم استخدام السلاح في النزاعات الداخلية، وتربط شرف العشيرة بدعم سيادة القانون.

هـ. **ربط ملف السلاح برؤية الأمن الوطني الشامل** وملف الاصلاح الامني المستدام.

سادسًا// أولويّة تفكيك منظومة المحاصصة، الزبائنية، والفساد البنيوي

5. **الهدف الاستراتيجي/** إطلاق مسار وطني صارم لتفكيك منظومة المحاصصة (الفئوية–الزبائنية)، وبناء نموذج حوكمة يرتكز على الكفاءة والنزاهة ومعايير الجدارة، مع تعزيز استقلال القضاء والهيئات الرقابية.

✓ **محاور التنفيذ**

أ. تعديل الإطار القانوني للتعيينات العليا والدرجات الخاصّة باتجاه معايير الجدارة والكفاءة.

ب. تعزيز استقلال وهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والادّعاء العام.

ج. رقمنة المشتريات الحكومية والعقود، ونشر بياناتها على منصّات مفتوحة.

د. ربط مكافحة الفساد ببرامج حماية الشهود، وحماية الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني الرقابية.

سابعًا// أولويّة تأسيس منظومة وطنيّة للحوكمة والجودة والامتثال والاستدامة

6. **الهدف الاستراتيجي/** تأسيس منظومة متكاملة للحوكمة والجودة والامتثال والاستدامة في القطاع العام، تُصبح جزءًا من التشريعات والأنظمة، لا مبادرات عرضية.

✓ **محاورها الرئيسة**

أ. إصدار سياسة وطنيّة للحوكمة والاستدامة ملزمة للوزارات والمحافظات.

ب. إدراج معايير الجودة والامتثال بالاخص في [التعليم، الصحة، الخدمات، البنى التحتية، والبيئة].

ج. الربط بين الخطة التنموية والموازنة والأهداف المناخية والبيئية.

ثامنًا// أولويّة (التحوّل الرقمي، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني)

7. **الهدف الاستراتيجي/** رفع جاهزية الدولة الرقمية والأمن السيبراني إلى مستوى يمكنه حماية البنى التحتية الحرجة، وتقديم خدمات حكومية رقمية متكاملة، ودمج الذكاء الاصطناعي تدريجيًا في إدارة الدولة.

✓ **محاور التنفيذ**

أ. توحيد جميع مبادرات التحوّل الرقمي والذكاء والامن السيبراني في إطار إستراتيجية وطنية واحدة مرتبطة بمجلس وزاري أعلى للتحوّل الرقمي الذكي.

ب. تعميم الهوية الرقمية للمواطن، وربطها بالخدمات (الرواتب، الدعم، الضرائب، الجباية).

ج. تعزيز قدرات الأمن السيبراني (بشرية وتشريعية وتقنية)، وبناء مركز وطني للإنذار المبكر والهجمات الإلكترونية.

د. تصميم مشاريع تجريبية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في: تحصيل الضرائب، إدارة المرور، إدارة الطاقة، والتنبؤ بالمخاطر الإدارة العامة.

تاسعًا// أولويّة إصلاح التربية والتعليم وربطها بسوق العمل

8.**الهدف الاستراتيجي**

بناء منظومة تعليمية مرنة وحديثة، تُقلّل فجوة المهارات، وتدعم التحوّل الرقمي، وترتبط مباشرةً بإستراتيجية التشغيل والتنمية المحلية (مع محاور: مراجعة المناهج، التعليم المهني، الشراكة مع القطاع الخاص، الرقمنة التربوية...)

عاشرًا// أولويّة إصلاح الاقتصاد الريعي، الشركات العامة الخاسرة، والترهّل الوظيفي

9. **الهدف الاستراتيجي**

إعادة توجيه الدولة من ربّ عمل مهيمن إلى مُنظّم ومحفّز للنشاط الاقتصادي، مع إصلاح تدريجي للشركات العامة، وتخفيض الترهّل الوظيفي دون الإضرار بالاستقرار الاجتماعي.(مع محاور: تدقيق هيكل الشركات العامة، شراكات، خصخصة انتقائية، إحلال تدريجي للتوظيف الحكومي بفرص خاصّة، مراجعة نظم الرواتب...)

حادي عشر // أولويّة بناء إرادة سياسيّة وطنيّة موحَّدة

10.**الهدف الاستراتيجي**

تأسيس إطار وطني توافقي للثوابت والمصالح العليا، يوجّه أداء الحكومة والبرلمان والقوى السياسية، ويمنح المنهاج الوزاري حماية سياسية سيادية فوق حزبية.

✓ **محاوره التنفيذية**

أ. عقد (سياسي–مجتمعي) حول ثوابت الأمن والسيادة والاقتصاد، وحصر السلاح، واللامركزية الذكية.

ب. أطر حوار دوري بين رئاسة الوزراء، القوى السياسية، المحافظات، والمكوّنات.

ج. مواءمة البرنامج الحكومي مع إستراتيجية الأمن الوطني ومع خطط التنمية والوثائق المرجعية الكبرى.

الفصل الخامس

المحاور الإستراتيجية العليا للمنهاج الوزاري (2026–2029)

[نموذج الدولة المقتدرة]

مقدمة الفصل

يقوم المنهاج الوزاري على محاور إستراتيجية تمثّل الفلسفة الحاكمة للأداء الحكومي طوال الدورة.

وفي ضوء التحليل الوطني، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والالتزامات الدستورية، وأولويات الطوارئ الوطنيّة، تمّ تحديد سبعة محاور إستراتيجية عليا تؤسّس لمنهاج حكومي قادر على:

[معالجة العُقد البنيوية، تحقيق استدامة مالية، بناء مؤسسات قوية، إدارة المخاطر المعقدة، دفع التحوّل الذكي، استعادة ثقة المواطن، حماية الدولة وسيادتها].

هذه المحاور السبع هي الجذع / العمود الفقري الذي تتفرّع منه كل السياسات والبرامج والمشاريع.

المحور الأول// محور السيادة والأمن الوطني

(الأمن الوقائي – الأمن السيبراني – حصر السلاح – سيادة القانون)

(دولة تحتكر السلاح وتمتلك قرارها الأمني، وفق نموذج الأمن الوطني الحديث)

1. **مكوّنات المحور**

أ. استكمال احتكار الدولة للسلاح

ب. بناء منظومة أمن داخلي فعّالة

ج. تطوير القدرات الاستخبارية والشرطية

د. تعزيز الأمن السيبراني

هـ. حماية البنى التحتية الحيوية

و. مكافحة الجريمة المنظمة

ز. تطوير قدرات القوات المسلحة

ح. ضبط الحدود والتهريب

ط. حماية السيادة من التدخلات الإقليمية والدولية

2. **أهداف المحور (2026–2029)**

أ. تأسيس بيئة أمنية مستقرة توفّر الأساس لبقية الإصلاحات.

ب. ترسيخ سيادة القانون بوصفه أساس العقد الاجتماعي.

ج. تحويل الأمن الوطني من رد الفعل إلى التنبؤ والوقاية.

د. إدماج الأمن السيبراني والتحليل الرقمي في منظومة الأمن القومي.

المحور الثاني

محور الإصلاح الاقتصادي والمالي (التنويع – الدين – الريعية – الشركات العامة)

(اقتصاد منتِج مرن، متنوع، قادر على الصمود أمام الصدمات النفطية)

1. **مكوّنات المحور**

أ. إدارة الدين العام

ب. إصلاح الشركات العامة

ج. تخفيض الترهّل الوظيفي

د. تنشيط القطاع الخاص

هـ. إصلاح النظام الضريبي والكمركي

و. استدامة المالية العامة

ز. الاستثمار والشراكات الدولية

ح. التنمية الصناعية والزراعية

ط. إصلاح سياسات الدعم

2. **أهداف المحور**

أ. جعل مسار الدَّين مستدامًا خلال 2026–2029.

ب. تحقيق تنويع اقتصادي واقعي عبر قطاعات (الطاقة، النقل، الصناعات، الزراعة، الاتصالات، التكنولوجيا).

ج. إعادة هيكلة الشركات العامة بما يقلّل خسائرها ويزيد إنتاجيتها.

د. نقل مركز الثقل الاقتصادي تدريجيًا من الدولة إلى القطاع الخاص.

المحور الثالث

محور التحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي (الدولة الرقمية – الأمن السيبراني – البيانات – الأتمتة)

[الدولة الذكية: (حكومة رقمية، خدمات بلا ورق، بيانات موحَّدة، ذكاء اصطناعي في القرار)]

1. **مكوّنات المحور**

أ. الحكومة الرقمية الشاملة

ب. الهوية الرقمية للمواطن

ج. منصة خدمات موحدة

د. أتمتة الجباية والرواتب والضرائب

هـ. الذكاء الاصطناعي في إدارة الدولة

و. الأمن السيبراني ومنظومات الإنذار المبكر

ز. قواعد البيانات الوطنية

ح. بنى الاتصالات والإنترنت

2. **أهداف المحور**

أ. تحويل 60–70٪ من الخدمات الحكومية إلى رقمية بالكامل.

ب. إدماج الذكاء الاصطناعي في ثلاثة مجالات: [الطاقة، الضرائب، المرور].

ج. حماية البنى التحتية عبر منظومة سيبرانية وطنية متقدمة.

المحور الرابع

محور التنمية البشرية (التعليم – الصحة – الحماية الاجتماعية – الفقر – الشباب)

(إنسان مُنتِج، مُتعلم، سليم، يحظى بفرص عمل وحماية اجتماعية عادلة)

1. **مكوّنات المحور**

أ. إصلاح مناهج التربية والتعليم

ب. منظومة التعليم الفني والمهني

ج. جودة التعليم العالي

د. الصحة العامة والرعاية الصحية

هـ. الحماية الاجتماعية

و. معالجة الفقر متعدد الأبعاد

ز. تمكين الشباب والنساء

ح. ريادة الأعمال

2. **أهداف المحور**

أ. تقليص فجوة (التعليم–سوق العمل) بنسبة 40٪ بحلول 2029.

ب. خفض الفقر متعدد الأبعاد إلى أقل من 8٪.

ج. رفع مهارات الشباب عبر برامج وطنية للتأهيل والتدريب النوعي.

المحور الخامس

محور الخدمات والبنى التحتية (المياه – الكهرباء – النقل – البلديات – البيئة)

(خدمات عصرية مستدامة، بنى تحتية، تكيّف وعمران منظم)

1. **مكوّناته**

أ. الكهرباء

ب. المياه والصرف الصحي

ج. الطرق والجسور

د. النقل العام والسككي

هـ. البيئة والتغير المناخي

و. مشاريع الإسكان

ز. معالجة المشاريع المتوقفة والمتلكّئة

2. **أهدافه**

أ. رفع تجهيز الكهرباء إلى مستويات استقرار تتجاوز 24 ساعة صيفًا.

ب. إكمال المشاريع البنى التحتية المتوقفة والمتلكئة وقيد الانجاز.

ج. معالجة تسرّب المياه والفواقد، وتحسين الخدمات البلدية.

المحور السادس

محور الحوكمة وبناء الدولة (محاربة الفساد – المحاصصة – اللامركزية الذكية – المؤسسات)

(دولة مؤسّسية حديثة، تُدار بالمعايير، وتقوم على الكفاءة والنزاهة)

1. **مكوّناته**

أ. اللامركزية الذكية

ب. النزاهة ومكافحة الفساد

ج. الشفافية والمساءلة

د. إصلاح الخدمة المدنية

هـ. الامتثال والجودة

و. إصلاح الهيئات المستقلة

ز. تفعيل دور مجلس الدولة

ح. الرقمنة المؤسسية

2. **أهدافه**

أ. تفكيك المحاصصة (الفئوية–الزبائنية) في الإدارة العامة.

ب. إصلاح الخدمة المدنية وإعادة هيكلة التعيينات والدرجات الخاصة.

ج. دمج الحوكمة والجودة والامتثال في التشريعات والسياسات.

المحور السابع// محور السياسة الخارجية والتنمية الإقليمية والدولية (العراق مركزًا للتوازن الإقليمي)

(سياسة خارجية نشطة، متوازنة، ذات مصالح واضحة، تُسهم في استقرار العراق والمنطقة)

1. **مكوّناته**

أ. سياسة خارجية متوازنة

ب. الأمن الإقليمي

ج. التعاون الاقتصادي الإقليمي

د. مشاريع الربط الاقتصادي والطاقة

هـ. الدبلوماسية الاقتصادية

و. إعادة تعريف علاقة العراق بالتحالف الدولي

ز. حماية السيادة من التدخلات

2. **أهدافه**

أ. أن تصبح بغداد مركزًا للحوار الإقليمي ونقطة توازن بين القوى الكبرى.

ب. تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ج. تطوير موقع العراق في التحالفات الذكية (طاقة – أمن – اقتصاد – بيانات).

3. **ملخص المحاور الاستراتيجية السبعة للمنهاج الوزاري (2026–2029)**

أ. السيادة والأمن الوطني

ب. الإصلاح الاقتصادي والمالي

ج. التحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي

د. التنمية البشرية

هـ. الخدمات والبنى التحتية

و. الحوكمة وبناء الدولة

ز. السياسة الخارجية والتنمية الإقليمية والدولية

الفصل السادس

البرنامج الحكومي التنفيذي (2026–2029)

منهاج قابل للتنفيذ

التمهيد

البرنامج التنفيذي هو الوثيقة التي تحوّل **الرؤية الوطنية والمحاور الإستراتيجية للمنهاج** إلى مشاريع واقعية قابلة للقياس والتنفيذ والمساءلة خلال أربع سنوات.

وهو يقوم على:

1. ربط كل هدف ببرنامج حكومي
2. ربط كل برنامج بمشاريع
3. ربط كل مشروع بجدول زمني
4. ربط كل بند بتمويل محدد
5. ربطه بجهة مسؤولة
6. وضع مؤشرات للنتائج والمخرجات

وبذلك يتحوّل المنهاج الوزاري إلى خطة تشغيلية للدولة.

الجزء الأول// الأهداف الاستراتيجية للدولة (2026–2029)

الأهداف العشرة العليا التي تُعدّ أساس البرنامج الحكومي

أ. ترسيخ احتكار الدولة للسلاح وإعادة بناء الأمن الوطني الحديث.

ب. خفض الدين العام تدريجيًا وتحقيق استدامة مالية.

ج. رفع نسب التشغيل وتنمية الاقتصاد الحقيقي.

د. تحقيق تقدّم ملموس في الفقر متعدد الأبعاد.

هـ. تحويل 60–70٪ من الخدمات الحكومية إلى رقمية.

و. تحسين البنى التحتية الحيوية (كهرباء، ماء، طرق، نقل).

ز. تطوير التعليم والصحة ومنظومة حماية اجتماعية فعالة.

ح. تفكيك المحاصصة وبناء جهاز إداري قائم على الجدارة.

ط. جعل العراق محورًا للتعاون الإقليمي والربط الاقتصادي.

ي. رفع كفاءة الدولة عبر الذكاء الاصطناعي والحوكمة الحديثة.

الجزء الثاني// الهيكل التنفيذي للبرنامج الحكومي (حسب المحاور السبعة)

يتضمن ذلك تفصيلًا كاملًا للبرامج التنفيذية تحت كل محور، مع:

أ. الأهداف التفصيلية

ب. مؤشرات النتائج

ج. أهم مشاريع الدورة (2026–2029)

د. الجدول الزمني

هـ. التمويل

و. الجهات المسؤولة

المحور 1// السيادة والأمن الوطني

أ.الهدف العام

ترسيخ سيادة الدولة، وحصر السلاح بيدها، وتقوية الأجهزة الأمنية، وبناء أمن سيبراني قادر على حماية البنى التحتية.

ب. **البرامج التنفيذية**

> برنامج 1/ احتكار الدولة للسلاح

المخرجات المتوقعة 2026–2029:

- ✓ إنهاء الظاهرة بنسبة 70%
- ✓ دمج منضبط للعناصر الراغبة
- ✓ قضاء قادر على ملاحقة السلاح المنفلت

ج. **أبرز مشاريع الدورة**

- ✓ مشروع التسجيل الوطني الشامل للسلاح

- ✓ مشروع دمج العناصر المنضبطة في مؤسسات الدولة الأمنية
- ✓ مشروع مكافحة السلاح العشائري
- ✓ مشروع تحديث التشريعات الأمنية

>> برنامج 2/ الأمن الوقائي والاستخباري

أ. **مخرجات 2029**

- ✓ خفض الجريمة المنظمة 40%
- ✓ تطوير تحليل البيانات الأمنية

ب. **مشاريع**

- ✓ مركز الإنذار المبكر
- ✓ منصة التحليل الأمني الموحد
- ✓ مشروع تطوير شرطة المجتمعات

>>> برنامج 3/ الأمن السيبراني

أ. **مخرجات**

- ✓ حماية 90% من البنى التحتية الحيوية
- ✓ إنشاء مركز وطني موحّد للأمن السيبراني

ب.**مشاريع**

- ✓ مشروع الدرع السيبراني الوطني
- ✓ مشروع حماية الكهرباء والطاقة رقمياً
- ✓ مشروع مراكز النسخ الاحتياطي الحكومي

المحور 2/ الإصلاح الاقتصادي والمالي

أ. **الهدف العام**

تأسيس اقتصاد منتِج عبر تخفيض الاعتماد على النفط وتنشيط القطاع الخاص ومعالجة الدين.

ب.**البرامج والتنفيذ**

> برنامج 1/ استدامة المالية العامة

مؤشرات 2029:

- ✓ تخفيض الدين/الناتج من 45% إلى 35%
- ✓ خفض الهدر 20%

ج. **مشاريع**

- ✓ نظام التحصيل الإلكتروني الموحد
- ✓ منصة إدارة الدين العام
- ✓ مشروع مراجعة الدعم الحكومي

>> برنامج 2/ تنشيط القطاع الخاص

أ. **مؤشرات**

- ✓ زيادة الاستثمارات الأجنبية 30%
- ✓ تسجيل 50 ألف شركة جديدة

ب.مشاريع

- ✓ مناطق اقتصادية خاصة
- ✓ تحديث قانون الاستثمار
- ✓ الشباك الموحد للمستثمر

>>> برنامج 3/ إصلاح الشركات العامة

أ.مخرجات

- ✓ تحويل 20 شركة إلى الربحية
- ✓ غلق أو دمج 10 شركات

ب.مشاريع

- ✓ تدقيق شامل للشركات
- ✓ شراكات PPP
- ✓ إعادة هيكلة شركات الثقافة، الصناعة، الزراعة

المحور 3/ التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

1.الهدف العام

دولة رقمية، خدمات بلا ورق، ذكاء اصطناعي في الإدارة.

2.البرامج

> برنامج 1/ الخدمات الحكومية الرقمية

أ. المخرجات

- ✓ 70% خدمات رقمية
- ✓ 100% رواتب وضرائب وجباية رقمية

ب. مشاريع

- ✓ البطاقة الموحدة + الهوية الرقمية
- ✓ منصة الحكومة الإلكترونية
- ✓ مشروع رقمنة القضاء

>> برنامج 2/ الذكاء الاصطناعي في القرار الحكومي

أ.مخرجات

- ✓ 3 قطاعات تستخدم AI:
- ✓ الطاقة
- ✓ الضرائب
- ✓ المرور
- ✓ وحدة حكومية لتحليل القرارات عبر AI

ب.مشاريع

- ✓ منصة توقعات الطاقة
- ✓ نظام تحليل المخاطر المالي
- ✓ نظام إدارة الازدحام الذكي

المحور 4/ التنمية البشرية

1. **الهدف العام/** (تعليم حديث – صحة فعالة – حماية اجتماعية – فرص عمل للشباب).
2. **البرامج**

> برنامج 1/ إصلاح التعليم

أ. **مخرجات**

- ✓ ربط المناهج مع سوق العمل
- ✓ تحديث 60% من المدارس

ب. **مشاريع**

- ✓ منهج التعليم المهاري
- ✓ مشروع المدارس الرقمية
- ✓ تطوير التعليم المهني

>> برنامج 2/ الصحة العامة

أ. **مخرجات**

- ✓ زيادة السعة السريرية 30%
- ✓ رقمنة السجلات الطبية

ب.**مشاريع**

- ✓ المستشفيات النموذجية
- ✓ نظام الملف الصحي الموحد

>>> برنامج 3/ الحماية الاجتماعية والشباب

أ.**مخرجات**

- ✓ خفض الفقر متعدد الأبعاد إلى أقل من 8%
- ✓ تدريب 500 ألف شاب

ب.**مشاريع**

- ✓ مشروع فرص الوطني
- ✓ برنامج تمكين المرأة
- ✓ مشروع التمويل الصغير

المحور 5// الخدمات والبنى التحتية

1. **الهدف العام:** [كهرباء مستقرة ، ماء، نقل، عمران منظم].
2. **البرامج والمشاريع**

> برنامج الكهرباء

❖ **مخرجات 2029**

- ✓ تجهيز مستقر 24 ساعة

- ✓ فقدان الشبكة ≥ 25%

❖ **مشاريع**

- ✓ مشاريع الغاز المحلي
- ✓ الربط الإقليمي
- ✓ محطات الطاقة الشمسية

>> برنامج الماء والصرف الصحي

- ✓ محطات تحلية جنوباً
- ✓ تقليل الهدر 20%
- ✓ معالجة تلوث دجلة والفرات

>>> برنامج النقل

- ✓ القطار السريع (البصرة–الموصل)
- ✓ مطارات حديثة
- ✓ تحديث الموانئ

>>>> برنامج المشاريع المتوقفة

- ✓ حسم 80% من المشاريع
- ✓ إعادة هيكلة المتعثّر
- ✓ شراكات إكمال عبر القطاع الخاص

المحور 6// الحوكمة وبناء الدولة

1. **الهدف العام/** الدولة المؤسسية الحديثة: (كفاءة + نزاهة + شفافية).
2. **البرامج**

> برنامج 1/ مكافحة الفساد

أ. منصة البيانات المفتوحة

ب. رقمنة العقود الحكومية

ج. ملاحقة غسل الأموال

>> برنامج 2/ إصلاح الخدمة المدنية

أ. نظام الجدارة الوظيفية

ب. تقييم أداء الموظف

ج. نظام الرواتب الجديد

>>> برنامج 3/ اللامركزية الذكية

أ. نقل صلاحيات محددة

ب. نظام تخطيط محلي

ج. تمويل المحافظات وفق الأداء

المحور 7// السياسة الخارجية والتنمية الإقليمية

1. **الهدف العام**/ سياسة خارجية متوازنة ذات عائد اقتصادي واضح.
2. **البرامج**

> برنامج 1/ الدبلوماسية الاقتصادية

أ. اتفاقات الطاقة

ب. الربط الكهربائي

ج. مشاريع الشراكة الإقليمية

>> برنامج 2/ إعادة تعريف العلاقة مع التحالف الدولي

أ. تنظيم الوجود العسكري

ب. تطوير القدرات العراقية

ج. تعزيز السيادة

الجزء الثالث// الجداول الزمنية (2026–2029)

السنة الأولى (2026) .. سنة التأسيس

[حصر السلاح، المنصة الرقمية، خطة الدين العام، فرز المشاريع المتوقفة، إطلاق برامج التعليم، إطلاق برنامج فرص].

السنة الثانية (2027) .. سنة الانطلاق

[المشاريع الكبرى للبنى التحتية، تشغيل مراكز الذكاء الاصطناعي، مناطق اقتصادية خاصة، الربط الكهربائي، توسعة الحماية الاجتماعية].

السنة الثالثة (2028) .. سنة التوسع

[ارتفاع الإنتاج غير النفطي، إكمال 50% من المشاريع المتوقفة، تقدم كبير في التعليم والصحة].

السنة الرابعة (2029).. سنة الحصاد والتقييم

[استدامة مالية، دولة رقمية، خدمات مستقرة، انخفاض البطالة والفقر، تقييم الأداء ونشر التقرير الوطني للدورة الحكومية].

الجزء الرابع// التمويل

تتكون مصادر تمويل البرامج من:

1. الموازنة الاتحادية
2. صندوق العراق للتنمية
3. الشراكات مع القطاع الخاص PPP
4. القروض الموجهة للمشاريع المنتجة
5. المنح الدولية
6. إعادة توجيه الدعم والهدر
7. تعظيم الإيرادات غير النفطية

الجزء الخامس|| الجهات المسؤولة

كافة الوزارات والهيئات والجهات غبر المرتبطة بوزارة والمحافظات غير المرتبطة بإقليم + مكتب رئيس الوزراء + الأمانة العامة.

الفصل السابع

باب الحوكمة المؤسسية للدولة (2026–2029)

[الدولة المنظمة / نموذج الحوكمة الذكية]

أولًا// مدخل إلى فلسفة الحوكمة الوطنية

تمثّل الحوكمة في الدولة ليست إدارة فقط؛ بل هي منظومة (تنظيمية–تشريعية–تنفيذية–رقابية) تحدد:

[من يقرر؟، **كيف يُتَّخذ القرار**؟، من ينفِّذ؟، من يراقب؟، من يُحاسب؟، كيف تُدار المخاطر؟، كيف تُنفّذ السياسات؟]

ويستدعي ان تواجه والحوكمة في عراق 2026–2029 واقعًا مركَّبًا:

[تضارب الصلاحيات، تداخل الأدوار، نقص التنسيق، المحاصصة، تعدد مراكز النفوذ، اللامركزية غير المنظمة، تضخم المؤسسات، الضغوط السياسية، ضعف الكفاءة الإدارية، غياب منصة وطنية موحدة للقرار]

لذلك يُبنى هذا الفصل لتحديد خريطة الحوكمة الوطنية للحكومة القادمة.

ثانيًا// المبادئ العشرة للحوكمة الوطنية الحديثة (2026–2029)

1. وحدة القيادة التنفيذية (رئيس الوزراء هو مركز القرار التنفيذي).
2. وضوح الصلاحيات بين: [المكتب – الأمانة – التخطيط – الوزارات – الهيئات والجهات والمحافظات].
3. القرار المبني على البيانات بعيداً عن الاجتهاد السياسي الفئوي.
4. اعتبار إدارة المخاطر كجزء من الحوكمة وليس جزءًا من الأمن فقط.
5. المسؤولية مقابل السلطة.
6. الشفافية والامتثال في الأعمال والموازنات والمشتريات.
7. التنسيق بين المستويات (الوطني – الوزاري – المحلي).
8. المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص والمجتمع المدني.

9. تسلسل قيادي واضح.
10. التقييم الدوري للسياسات كل ثلاثة أشهر.

ثالثًا// الهيكل الوطني للحوكمة (الهرم المؤسسي)

1. **على رأس الهرم/** رئيس مجلس الوزراء

2. **يتبعه مباشرة**

أ. مكتب رئيس مجلس الوزراء
ب. الأمانة العامة لمجلس الوزراء
ج. هيئة المستشارين/ الخبراء

3. **ثم المستوى التنفيذي**

أ. الوزارات الاتحادية
ب. 5الهيئات المستقلة
ج. المحافظات غير المنتظمة في إقليم

4. **ثم الشركاء الوطنيون**

أ. القطاع الخاص الوطني
ب. منظمات المجتمع المدني
ج. الأكاديميون والمراكز البحثية

5. **مع دائرة خارجية داعمة**// الشركاء الدوليون (الأمم المتحدة – البنك الدولي – المانحون – الشركات العالمية الرصينة).

رابعًا// التوصيف الوظيفي

1. **رئيس مجلس الوزراء**

أ. **الصفة/** القائد التنفيذي الأعلى للدولة وفق المادة (78).

ب. وظائفه[قيادة السياسة العامة للدولة، الإشراف على البرنامج الحكومي، إدارة المخاطر الوطنية، تنسيق السياسة العامة بين الوزارات، قيادة الأمن الوطني والسيادة، اتخاذ القرارات التنفيذية العليا، المصادقة على المشاريع الكبرى، إدارة مجلس الوزراء، التواصل مع البرلمان، إدارة العلاقات الدولية]

ج. ملفات تقع حصريًا ضمن مسؤوليته/ [القيادة العامة للقوات المسلحة، إنقاذ القانون وحصر السلاح بيد الدولة، الملفات السيادية، التحول الرقمي الوطني، الطاقة، الأمن السيبراني، مكافحة الفساد، المشاريع الكبرى، العلاقات الدولية، الموازنة العامة (التوجيه السياسي)]

2. **<u>مكتب رئيس مجلس الوزراء (PMO)</u>**

أ. **الصفة/** الذراع (التنفيذي–الاستراتيجي) لرئيس الوزراء.

ب. أهم وظائف المكتب

- ✓ **إدارة البرنامج الحكومي/ [**وضع خطط التنفيذ، متابعة تنفيذ الوزارات، إعداد التقارير الفصلية، إدارة لوحة القيادة (Dashboard) الوطنية].
- ✓ **التنسيق الوطني[** الربط بين الوزارات، الربط بين المحافظات والوزارات، حل التداخل بين الصلاحيات].
- ✓ **إدارة الأزمات والمخاطر/**[غرفة عمليات وطنية، منظومة الإنذار المبكر، تحليل المخاطر، إدارة الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية].
- ✓ **الاشراف على إدارة الاجتماعات الحكومية/** [تنظيم جلسات مجلس الوزراء، إعداد جداول الأعمال، متابعة القرارات].
- ✓ **إدارة فرق العمل الخاصة**
- ✓ مثل: [فريق الذكاء الاصطناعي، فريق الاقتصاد، فريق المشاريع الكبرى، فريق الطاقة، فريق التحول الرقمي]
- ✓ **التواصل مع البرلمان/** [تنسيق القوانين، الرد على الاستجوابات، متابعة الاتفاق السياسي].

3. **<u>الأمانة العامة لمجلس الوزراء (CoM Secretariat)</u>**

أ. **الصفة/** جهاز الدولة (الإداري–القانوني) الذي يضمن تشغيل الحكومة اليومي، ويُعدّ الامتداد الوطني للرئيس.

ب. أبرز وظائفها الأساسية

- ✓ **إدارة القرارات الحكومية/** [صياغة القرارات، تدقيقها قانونيًا، نشرها، متابعة التنفيذ].
- ✓ **الربط بين الوزارات/** [إصدار التوجيهات، المتابعة الإدارية، ضبط المخاطبات الرسمية].
- ✓ ج. **الإشراف القانوني والإداري/** [تدقيق أوامر الدرجات الخاصة، تدقيق اللوائح، تنظيم الهياكل، إعداد أنظمة الحكومة].
- ✓ د. **إدارة اللجان الدائمة/** مثل: [لجنة الطاقة، لجنة الخدمات، لجنة الاقتصاد، لجنة التحول الرقمي، لجنة المدرسة الحكومية].
- ✓ هـ. **إدارة التواصل الحكومي/ [**الإعلام الرسمي، الاستجابة للأزمات، التواصل مع المحافظات].

س/ متى يتدخل رئيس الوزراء مباشرة؟

في الملفات: [السيادية، الأمن، الاقتصاد، التحول الرقمي، المشاريع الكبرى] وفي الحالات الاستثنائية.

4. **<u>هيئة المستشارين/ الخبراء</u>**

أ. **الصفة/** العقل العلمي الاستراتيجي لرئاسة الوزراء.

ب. أهم وظائفها/ [إعداد الدراسات، تقديم المشورة العلمية، تحليل القرارات، تقييم السياسات، إعداد السيناريوهات، مراجعة التشريعات، إعداد مسودات إستراتيجيات وطنية، التواصل العلمي مع الجامعات والمنظمات الدولية].

ج. ملفات اختصاصها الأساسية/ [التعليم، الاقتصاد، الحوكمة، الأمن السيبراني، التنمية البشرية، الطاقة، التحول الرقمي، اللامركزية، الإصلاح الإداري].

5. **<u>الوزارات الاتحادية + الهيئات المستقلة + الجهات غير المرتبطة بوزارة</u>**

أ. **أهم أدوارها:**

- ✓ تنفيذ البرامج القطاعية
- ✓ تقديم مبادرات قطاعية
- ✓ إدارة المشاريع
- ✓ إعداد الموازنات التفصيلية
- ✓ تقديم تقارير شهرية
- ✓ التنسيق مع المحافظات
- ✓ الالتزام بالحوكمة والجودة
- ✓ تنفيذ القرارات الوزارية

ب. المطلوب منها في 2026–2029:

- ✓ تنفيذ المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي
- ✓ العمل بمنهجية المؤشرات (KPIs)
- ✓ التحول الرقمي الكامل
- ✓ تقليل الهدر
- ✓ تعزيز الامتثال

6. **<u>المحافظات غير المنتظمة في إقليم</u>**

أ. أهم أدوارها/ [تنفيذ المشاريع المحلية، إعداد الخطط المحلية، تقديم الأولويات الاستثمارية، التنسيق مع الوزارات، إدارة الخدمات المحلية، إدارة البلديات، نقل الصلاحيات وفق اللامركزية الذكية].

ب. **منهج العمل الجديد**/ بناء نظام تخطيط محلي (لامركزي) مرتبط بمجلس الوزراء.

7. **القطاع الخاص**

أ. **دوره/** [شريك في التنمية، مزوّد للخدمات، مستثمر، مُشغِّل، مساهم في خلق الوظائف، لاعب في التحول الرقمي..].

ب. **أدوات استثماره/[** PPP، BOT، المناطق الاقتصادية، التحالفات الصناعية، مبادرات ريادة الأعمال، الشراكات الدولية..].

8. **منظمات المجتمع المدني**

دورها: [الرقابة، المشاركة، تقييم السياسات، دعم الفئات الضعيفة، تقديم المبادرات الاجتماعية، دعم حقوق الإنسان، المشاركة في رسم السياسات ذات البعد المجتمعي]

خامسًا// خطوط الاتصال الرسمية (Chain of Command)

1. **الاتصال العمودي/ [**رئيس مجلس الوزراء - مكتب رئيس الوزراء - الأمانة العامة – الوزارات والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة - المحافظات]

2. **الاتصال الأفقي**

أ. بين الوزارات ضمن لجان مجلس الوزراء

ب. بين المحافظات

ج. بين الوزارات والقطاع الخاص

د. بين الوزارات وهيئة المستشارين

3. **الاتصال التشريعي**

أ. مكتب رئيس الوزراء ↔ رئاسة البرلمان

ب. الأمانة العامة ↔ اللجان البرلمانية

سادسًا// آليات التنسيق الوطني

أ. المجلس الوزاري للتنمية والخدمات

ب. المجلس الوزاري للاقتصاد

ج. اللجنة العليا للتحول الرقمي

د. اللجنة العليا للطوارئ وإدارة المخاطر

هـ. اللجنة العليا للتعليم والصحة

و. هيئة المستشارين – الغرف الاستشارية

سابعًا// نموذج الحوكمة الذكية للدولة العراقية

يتكوّن من 6 حلقات مترابطة:[الرؤية، السياسات، المشاريع، التمويل، التنفيذ، الرقابة والتقييم والتحسين المستمر].

كل حلقة مرتبطة بحلقة أخرى، واختراق أي حلقة يضعف الحكومة.

ثامنًا// مصفوفة الحوكمة المؤسسية

الجهة	الدور	مستوى القرار	أدوات التنفيذ	التقارير
رئيس الوزراء	قيادة السياسة العامة – الأمن – الاقتصاد	إستراتيجي	قرارات – توجيهات – لجان عليا	ربع سنوي
مكتب رئيس الوزراء	إدارة البرنامج الحكومي	تشغيلي–إستراتيجي	Dashboard – غرف عمليات	شهري
الأمانة العامة	الإدارة القانونية والإدارية	تشغيلي	تعليمات – كتب رسمية	شهري
هيئة المستشارين	التفكير الاستراتيجي	علمي	دراسات – سيناريوهات	حسب الطلب
التخطيط	السياسات – المشاريع	تشغيلي–تنموي	خطط – موافقات – تقييم	ربع سنوي
الوزارات+ الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة	التنفيذ القطاعي	تشغيلي	مشاريع – برامج	شهري
المحافظات غير المرتبطة باقليم	التنفيذ المحلي	تشغيلي	خطط محلية	شهري
القطاع الخاص	الاستثمار – التشغيل	شراكة	PPP – BOT	فصلي
المجتمع المدني	الرقابة – المشاركة	إشراف	تقارير – حملات	سنوي

الفصل الثامن

مصفوفات المخاطر والنتائج والسيناريوهات الوطنية حتى 2029

[الرصد-التوقع-الاستجابة-الاستشراف]

أولًا// الإطار الوطني لتحليل المخاطر (National Risk Assessment Framework – NRA)

يعتمد هذا الإطار على خمس ركائز:

1. **مخاطر السياسة والحكم** (Political & Governance Risks)
2. **مخاطر الاقتصاد والمالية العامة** (Economic & Fiscal Risks)
3. **مخاطر الأمن والسيادة** (Security & Sovereignty Risks)
4. **مخاطر المجتمع والتنمية البشرية** (Social & Human Development Risks)
5. **مخاطر التكنولوجيا والبنى التحتية** (Tech & Infrastructure Risks)

ويعتمد على منهجيتين عالميتين:

أ. ISO 31000 لإدارة المخاطر

ب. OECD Resilience Model لتعزيز صمود الدولة

ج. UNDP Fragility & Shock Response Framework لإدارة الصدمات

د. World Bank Country Risk Diagnostic لتحليل المخاطر السيادية

ثانيًا// تصنيف المخاطر الوطنية (National Risk Catalogue)

تم تحليل 34 خطرًا رئيسيًا، أُدمجت في 12 حزمة استراتيجية:

1. **مخاطر الدين العام (الداخلي والخارجي)**

أ. ازدياد خدمة الدين

ب. تذبذب الإيرادات النفطية

ج. توسع الاقتراض الطارئ

2. **مخاطر المشاريع المتوقفة والمتلكئة**

أ. ضياع رأس مال استثماري يفوق 50 مليار دولار

ب. انهيار البنى التحتية في بعض المحافظات

3. **مخاطر الفقر متعدد الأبعاد**

أ. توسع الفجوة الطبقية

ب. ضعف الحماية الاجتماعية

ج. تأثيرات التضخم

4. **مخاطر البطالة والتسرب المهاري**

أ. بطالة الشباب (تتجاوز 30%)

ب. فجوة المهارات الرقمية

5. **مخاطر المحاصصة والفساد والزبائنية**

أ. تعطيل الدولة

ب. فقدان الثقة العامة

ج. شلل القرار الإداري

6. **مخاطر الترهّل الوظيفي**

أ. جهاز حكومي متضخم

ب. استنزاف الموازنة التشغيلية

7. **مخاطر الريعية والاقتصاد الأحادي**

أ. هشاشة الاستدامة المالية

ب. التعرض للصدمات النفطية

8. **مخاطر انهيار الخدمات العامة**/ [الكهرباء، المياه، البيئة، الصحة، النقل].

9. **مخاطر الأمية الرقمية والضعف التكنولوجي**

أ. ضعف التحول الرقمي

ب. هشاشة الأمن السيبراني

ج. ضعف قواعد البيانات

10. **مخاطر الانقسام السياسي وضعف الإرادة الوطنية**

أ. غياب المصالح العليا المشتركة

ب. تعطيل القرارات الحاسمة

11. **مخاطر هشاشة الأمن والسيادة**

أ. انتشار السلاح

ب. التدخلات الخارجية

ج. التهريب عبر الحدود

12. **مخاطر التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية**

أ. تقلبات أسعار الطاقة

ب. التنافس الأميركي–الصيني

ج. الأحداث الإقليمية

ثالثًا// منهجية تقييم المخاطر (احتمالية × تأثير)

تعتمد الحكومة على مقياس من 5 درجات:

✓ **الاحتمالية (Probability):**

1 – منخفض

2 – متوسط

3 – مرتفع

4 – مرتفع جدًا

5 – شبه مؤكد

✓ **الأثر (Impact):**

1 – هامشي

2 – قابل للاحتواء

3 – كبير

4 – خطير

5 – كارثي

✓ **مستوى الخطر النهائي = الاحتمالية × التأثير**

ويُصنّف كالتالي:

أ. 0–5/ خطر منخفض

ب. 6–12/ خطر متوسط

ج. 13–20/ خطر مرتفع

د. 21–25/ خطر حرج

رابعًا/ مصفوفة المخاطر الوطنية المحتملة (2026–2029)

الخطر	الاحتمالية	الأثر	الدرجة	مستوى الخطر
الدين العام	4	5	20	مرتفع
المشاريع المتوقفة	5	4	20	مرتفع
الفقر متعدد الأبعاد	4	5	20	مرتفع
البطالة	3	4	12	متوسط–مرتفع
الأمية الرقمية	5	4	20	مرتفع
المحاصصة	5	5	25	حرج
الفساد	5	5	25	حرج
الترهّل الوظيفي	4	4	16	مرتفع
الريعية	4	5	20	مرتفع
انهيار الخدمات	3	5	15	مرتفع
هشاشة الأمن السيبراني	5	5	25	حرج

الانقسام السياسي	5	5	25	حرج
تغيّرات الطاقة العالمية	4	4	16	مرتفع

الاستنتاج:

أعلى المخاطر تقع في المحاصصة، الفساد، الأمن السيبراني، الانقسام السياسي.

خامسًا// مصفوفة النتائج: [عند المعالجة / عند الإهمال]

الخطر	نتيجة المعالجة (2026–2029)	نتيجة الإهمال
الدين العام	استدامة مالية – نمو اقتصادي	أزمة مالية – عجز هيكلي
المشاريع المتوقفة	تحسن الخدمات – نمو محلي	انهيار البنى – غضب شعبي
الفقر المتعدد	خفض الفجوة الاجتماعية	اضطرابات – تفكك مجتمعي
البطالة	استقرار اجتماعي	بطالة عنيفة – احتجاجات
المحاصصة	دولة مؤسسات	دولة فوضى
الفساد	استعادة الثقة	انهيار ثقة النظام
الأمن السيبراني	دولة رقمية آمنة	انهيار خدمات – سرقة بيانات
الريعية	اقتصاد منتج	انهيار عند أول صدمة نفطية
الانقسام السياسي	استقرار الحكم	شلل حكومي – فراغ سياسي

سادسًا// السيناريوهات الوطنية للعراق حتى 2029

> السيناريو الأول// سيناريو الدولة القادرة (أفضل الاحتمالات)

1. **احتمالية التحقق**/ 35%
2. **المؤشرات**/ [إصلاح سياسي منضبط، معالجة الدين، تطور التحول الرقمي، تحسين التعليم، استثمارات خارجية، استقرار (سياسي–أمني)، تقدم في الخدمات].
3. **النتيجة**/ [نمو اقتصادي 4–6% سنويًا – انخفاض الفقر – استقرار سياسي].

>> السيناريو الثاني// سيناريو الدولة المتباطئة (الاتجاه الحالي)

1. **احتمالية التحقق**/ 45%

2. **المؤشرات/ [**معالجة جزئية للمشاكل، بطء التنفيذ، استمرار المحاصصة، توازن أمني هش]

3. **النتيجة/ [**استقرار هش – نمو محدود – بقاء الفقر والبطالة مرتفعَيْن].

>>> <u>السيناريو الثالث// سيناريو الدولة المعرّضة للانكشاف (أسوأ الاحتمالات)</u>

1.**احتمالية التحقق**/ 20%

2.**المؤشرات**/ [تفاقم الدين، انهيار الخدمات، انقسام سياسي، تراجع أمني، احتجاجات واسعة، تراجع إيرادات النفط].

3.**النتيجة/ [**أزمة كبيرة – ركود – اضطرابات – انكشاف أمني وسيبراني].

<u>سابعًا// معادلات الاستجابة الحكومية للمخاطر (2026–2029)</u>

<u>معادلة 1// معالجة المخاطر المالية</u> [خفض الدين + تنويع الاقتصاد + إصلاح الشركات = استدامة مالية].

<u>معادلة 2// معالجة مخاطر الفقر والبطالة</u>[إصلاح التعليم + تدريب مهاري + تمكين القطاع الخاص = فرص عمل].

<u>معادلة 3// معالجة المحاصصة والفساد</u>[حوكمة + جودة + امتثال + رقمنة = مؤسسات قوية].

<u>معادلة 4// معالجة الأمن السيبراني</u> [بنى سيبرانية + ذكاء اصطناعي + حوكمة بيانات = دولة آمنة رقمياً].

<u>معادلة 5// معالجة الانقسام السياسي</u>[ثوابت وطنية + مصالحة سياسية + إدارة توافق = استقرار حكم].

<u>ثامنًا// الإطار الوطني للإنذار المبكر</u>

يتكون من:

1. وحدة تحليل البيانات الوطنية
2. وحدة مراقبة المخاطر الاقتصادية
3. وحدة الأمن السيبراني
4. وحدة مراقبة الرأي العام
5. وحدة المخاطر المناخية
6. لوحة قيادة وطنية تربط: [مكتب رئيس الوزراء – الأمن الوطني – المالية – النفط – التخطيط – الاتصالات].

كل وحدة تصدر تقريرًا أسبوعيًا، وترفع إنذارات مبكرة عند تجاوز مستوى الخطر.

الفصل التاسع

الملاحق التنفيذية للمنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي (2026–2029)

التحوّل من النظرية إلى التنفيذ: [الأدوات، الجداول، المؤشرات، الخرائط، والوثائق المساندة]

يتألف هذا الفصل من ثمانية عشر عنواناً للملاحق التنفيذية المطلوبة، تم تصميمها لتكون قابلة للاستخدام المباشر في الحكومة القادمة.

الملحق (1)// الجداول الزمنية التفصيلية للبرنامج الحكومي (2026–2029)

1. **الجدول السنوي (Macro-Level Timeline)**

أ. **السنة 2026 – سنة [الاستعادة والتهيئة]**

- ✓ إعادة ضبط الحكومة
- ✓ استكمال الهياكل
- ✓ بدء إصلاح الشركات الخاسرة
- ✓ إطلاق مشروع التحوّل الرقمي الوطني
- ✓ معالجة 30٪ من المشاريع المتوقفة

ب. **السنة 2027 – سنة [تسريع البناء]**

- ✓ التحوّل الرقمي في 40% من الخدمات
- ✓ دخول 20 مشروعًا استراتيجيًا طور التنفيذ
- ✓ رفع إنتاجية الشركات العامة
- ✓ تخفيض الفقر المتعدد الأبعاد بنسبة 3٪

ج. **السنة 2028 – سنة [التحوّل العميق]**

- ✓ الانتقال إلى اقتصاد منتج غير ريعي نسبيًا

- ✓ خفض الدين العام بنسبة 8–12٪
- ✓ اكتمال 60% من المشاريع المتوقفة
- ✓ توسع الأمن السيبراني الوطني

د. **السنة 2029 – سنة [الاستدامة والإقفال]**

- ✓ تخرج الحكومة بمستوى نضج مؤسسي متقدم
- ✓ اكتمال المشاريع المتوقفة والمتلكئة وقيد الإنجاز.
- ✓ اكتمال الرقمنة في 70% من الخدمات
- ✓ اكتمال 100% من برنامج حوكمة الدولة

الملحق (2)// مؤشرات قياس الأداء الوطني KPI Framework

1. **مؤشرات الأمن والسيادة**

أ. نسبة السلاح تحت إدارة الدولة

ب. معدل تهريب الحدود

ج. مؤشر الأمن السيبراني

د. نسبة الجرائم المنظمة

2. **مؤشرات الاقتصاد**

أ. معدل النمو الحقيقي

ب. نسبة الدين إلى الناتج

ج. نسبة مساهمة القطاع الخاص

د. مؤشر التنويع الاقتصادي

3. **مؤشرات الفقر والبطالة**

أ. الفقر متعدد الأبعاد

ب. بطالة الشباب

ج. فجوة المهارات الرقمية

4. **مؤشرات الخدمات**

أ. ساعات تجهيز الكهرباء

ب. مستوى جودة المياه

ج. نسبة الإنجاز في مشاريع البنى التحتية

5. **مؤشرات التعليم**

أ. مواءمة التعليم–سوق العمل

ب. المهارات الرقمية للطلبة

ج. جودة المناهج

6. **مؤشرات التحول الرقمي**

أ. نسبة الخدمات المؤتمتة

ب. نسبة المعاملات بدون ورق

ج. مستوى نضج الهوية الرقمية

7. **مؤشرات الحوكمة**

أ. الامتثال

ب. النزاهة

ج. مستوى تفعيل اللامركزية الذكية

الملحق (3)// مصفوفات تنفيذ المحاور السبعة

أ. مثال – محور الاقتصاد والمالية

الهدف	البرنامج	المشروع	المدة	الكلفة	الجهة	KPIs
تنويع الاقتصاد	برنامج الصناعة	مدينة صناعية	2026–2028	2 مليار $	الصناعة + الاستثمار	عدد المصانع

ب. مثال٢ – محور الأمن السيبراني

الهدف	البرنامج	المشروع	المدة	الجهة	KPIs	الهدف
حماية البيانات	برنامج السيبرانية	جدار حماية وطني	2026–2027	الأمن السيبراني	محاولات الاختراق الفاشلة	حماية البيانات

الملحق (4)// خريطة الطريق التنفيذية Roadmap

تشمل:

أ. 12 مسارًا تنفيذيًا

ب. 84 إجراءً مفصليًا

ج. 320 مشروعًا قطاعيًا

د. 29 مؤشرًا استراتيجيًا رئيسيًا

هـ. 7 لوحات قيادة (Dashboards)

و. 6 منصات رقمية داعمة

الملحق (5)// الهيكل المؤسسي للمنهاج الوزاري

يتضمن:

أ. نموذج الدولة الذكية

ب. خطوط الاتصال

ج. وظائف كل جهة

د. نموذج المتابعة

هـ. نموذج التنسيق

و. نموذج اتخاذ القرار

الملحق (6)// لوحات القيادة (Dashboards)

تشمل 7 لوحات:

أ. لوحة الأمن والسيادة

ب. لوحة الاقتصاد

ج. لوحة الفقر والبطالة

د. لوحة التعليم

هـ. لوحة الخدمات

و. لوحة التحول الرقمي

ز. لوحة الحوكمة

كل لوحة مرتبطة بـ KPI، وألوان (أخضر – أصفر – أحمر).

الملحق (7)// جداول المشاريع المتوقفة والمتلكئة

لكل محافظة: [عدد المشاريع، كلفتها، مرحلة التوقف، أسباب التوقف، خطة المعالجة، الجدول الزمني، التمويل].

الملحق (8)// سياسات الدين العام

يتضمن: [تحليل الدين، خطة السداد، سياسة الاقتراض، إدارة الضمانات، إعادة هيكلة الدين].

الملحق (9)// مصفوفات مكافحة الفساد

1. مصفوفة تضارب المصالح
2. مصفوفة الامتثال
3. مصفوفة تقييم النزاهة
4. مصفوفة الشفافية

الملحق (10)// الملحق التربوي–التعليمي

يشمل: [إصلاح المناهج، التحول الرقمي، التعليم المهني، جودة المدارس، التقييم الوطني].

الملحق (11)// ملحق الأمن السيبراني الوطني

يشمل:[بنى الحماية، مراكز العمليات، تشفير البيانات، إدارة الحوادث، حماية البنى التحتية].

الملحق (12)// ملحق التحول الرقمي

يشمل:[منصة الخدمات، الهوية الرقمية، الدفع الإلكتروني، الأرشفة الإلكترونية، أتمتة الإجراءات].

الملحق (13)// ملحق الطاقة

يشمل:[إنتاج الكهرباء، الغاز، الطاقة المتجددة، تقليل الفواقد، الربط الإقليمي].

الملحق (14)// ملحق الخدمات

يشمل:[الطرق، المياه، الصرف الصحي، الإسكان، البلديات].

الملحق (15)// ملحق التنمية البشرية

يشمل:[الفقر، الصحة، الشباب، الحماية الاجتماعية].

الملحق (16)// ملحق اللامركزية الذكية

يشمل: [نقل الصلاحيات، بناء القدرات، مؤشرات الأداء، دور المحافظين].

الملحق (17)// ملحق السياسة الخارجية

يشمل:[الدبلوماسية الاقتصادية، الأمن الإقليمي، التحالفات الذكية، المشاريع العابرة للحدود].

الملحق (18)// الوثائق القانونية المساندة

يشمل:[المسوّغ الدستوري، الأساس القانوني للمنهاج، التعليمات واللوائح اللازمة، القوانين المطلوب تعديلها أو تشريعها].

الفصل العاشر

الخاتمة العلمية – التوصيات – الإطار النهائي لتنفيذ المنهاج

أولًا// الخلاصة العلمية للفصول التسعة السابقة

1. العراق في لحظة مفصلية

يمر العراق بمرحلة انتقالية حساسة تتقاطع فيها التحوّلات الآتية:

أ. أزمة نموذج الحكم (المحاصصة – الانقسام – تضارب الصلاحيات)

ب. تحديات (اقتصادية–مالية) (الريعية – الدين – البطالة – الفقر)

ج. تحولات (جيو–استراتيجية) في المنطقة

د. هزات عالمية في الطاقة والتكنولوجيا

هـ. ضغط اجتماعي متزايد

و. تزايد مخاطر الأمن السيبراني

ز. انفجار المشاريع المتوقفة

ح. فقدان الثقة العامة

2. استنتاج مركزي

لا يمكن للعراق 2026–2029 أن ينجو أو ينهض ببرنامج حكومي تقليدي،

فهو يحتاج إلى منهاج وطني مبني على إدارة المخاطر والتحول الذكي.

3. أسّست الفصول السابقة أربع قواعد كبرى:

أ. **قاعدة التحليل الوطني/** تشخيص دقيق للأزمات.

ب. **قاعدة الرؤية/** أين يجب أن يكون العراق 2029؟

ج. **قاعدة المحاور/** سبعة محاور استراتيجية.

د. **قاعدة الحوكمة/** من يحكم؟ وكيف تحكم الدولة؟

4. **ثم بُني فوقها/ [**برنامج حكومي تنفيذي، مصفوفات مخاطر، سيناريوهات وطنية، جداول المشاريع، مؤشرات وأهداف، ملحقات تنفيذية].

هذا الفصل الآن يُغلق الوثيقة بإطار منهجي قادر على التنفيذ.

ثانيًا// التوصيات الوطنية العليا

هذه التوصيات موجّهة للدولة بكافة مؤسساتها ومسؤوليها، وليس فقط للحكومة.

1. **في السياسة والحكم**

أ. إصلاح نموذج تشكيل الحكومات

ب. تعزيز مركزية القيادة التنفيذية تحت المادة (78)

ج. بناء عقد سياسي حول **ثوابت الدولة**

د. معالجة الانقسام السياسي عبر آلية مصالحة وطنية

هـ. مواجهة المحاصصة ببرنامج حوكمة الدولة

و. تقوية دور القضاء في فضّ النزاعات

2. **في الاقتصاد**

أ. اعتماد سياسة (مالية–نقدية) منسقة

ب. تنويع مصادر الدخل

ج. إصلاح الشركات العامة

د. إعادة هيكلة الدين

هـ. إطلاق مناطق اقتصادية خاصة

و. تمكين القطاع الخاص

3. **في التنمية والخدمات**

أ. إصلاح جذري للمناهج

ب. اعتماد التعليم المهني بنسبة لا تقل عن 40%

ج. إصلاح النظام الصحي

د. تطوير البنى التحتية

هـ. معالجة المشاريع المتوقفة

و. رفع كفاءة الأجهزة الخدمية

ز. تقليل الهدر الفني والمالي

4. **في التحوّل الرقمي**

أ. إطلاق **الدولة الرقمية** – Iraq Digital State

ب. بناء الهوية الرقمية

ج. أتمتة الخدمات

د. تعزيز الأمن السيبراني

هـ. تأسيس مركز وطني للذكاء الاصطناعي

5. **في الأمن والسيادة**

أ. استكمال احتكار السلاح بيد الدولة

ب. ضبط الحدود

ج. مكافحة التهريب

د. تطوير الاستخبارات

هـ. الأمن الوقائي

و. الأمن السيبراني

ز. التوازن الإقليمي

ح. تحديث القوات المسلحة

ثالثًا// التوصيات الحكومية التنفيذية (2026–2029)

1. **إجراءات الأشهر الستة الأولى**

أ. معالجة ملفات المشاريع المتوقفة

ب. إطلاق منصة الدولة الرقمية

ج. إطلاق مشروع الإصلاح المالي

د. وضع خطة الدين الوطني

هـ. إعلان برنامج مكافحة الفساد

و. استكمال الهياكل القيادية

ز. إطلاق خطة الأمن السيبراني

ح. إصلاح مناهج التربية والتعليم

ط. تشغيل المشاريع الاستثمارية السريعة

2. **إجراءات السنة الأولى**

أ. تنفيذ 30% من برنامج التحول الرقمي

ب. خفض الفقر 2–3%

ج. استرداد الأموال الهاربة

د. تحرير الاقتصاد من العوائق البيروقراطية

هـ. وضع خطة الكهرباء 2026–2030

و. إنجاز أول حزمة من مشاريع الطرق والمياه

3. **إجراءات نهاية الدورة (2029)**

أ. استكمال 80% من المشاريع المتوقفة

ب. خفض الدين العام بنسبة 8–12%

ج. جعل 70% من الخدمات رقمية

د. رفع مساهمة القطاع الخاص بنسبة 12–15%

هـ. تحسين ترتيب العراق في المؤشرات الدولية

و. تحقيق أمن سيبراني متقدم

ز. تحسين الإنتاج التعليمي

ح. رفع مؤشر الثقة العامة بالحكومة

رابعًا// الإطار الوطني النهائي لتنفيذ المنهاج الوزاري

يُشكّل هذا الإطار **عقد تنفيذ** بين الحكومة والبرلمان والشعب، ويتضمن:

1. **دورة أداء وطنية رباعية كل ثلاثة اشهر / فصلية**

   أ. تقرير الربع السنوي للبرنامج الحكومي

   ب. تقييم الأداء الوزاري

   ج. تحديث السيناريوهات

   د. تحديث مؤشرات المخاطر

   هـ. مراجعة الموازنات

   و. قياس الإنجاز

2. **إدارة المخاطر /** [مراقبة، تحليل، استجابة ،معالجة، مراجعة]

3. **هيكلية اتخاذ القرار /** [مجلس الوزراء، مكتب رئيس الوزراء، لجان مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، وزارة التخطيط، المحافظات، القطاع الخاص].

4. **آلية الرقابة الداخلية والخارجية**

[ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة، مجلس النواب، منظمات المجتمع المدني، الحكومة الرقمية (الرقابة الإلكترونية)]

خامسًا// ملخص المنهاج الوزاري

منهاج إدارة المخاطر والتحوّل الذكي – العراق 2026–2029

1. **الفكرة المركزية**

تحويل الحكومة إلى حكومة مخاطر وتحول ذكي بعيداً عن الارتجال وردود الفعل والإدارة اليومية فقط.

2. **الأهداف العليا**

   أ. السيادة واستعادة القرار الوطني

ب. التحول نحو اقتصاد منتج

ج. إصلاح أجهزة الدولة

د. تنمية بشرية فعالة

هـ. التحول الرقمي

و. خدمات عصرية

ز. استقرار سياسي–أمني

3. **المحاور السبعة**

أ. السيادة والأمن

ب. الاقتصاد

ج. التحول الرقمي

د. التنمية البشرية

هـ. الخدمات

و. الحوكمة

ز. السياسة الخارجية

4. **أدوات التنفيذ**

أ. جداول المشاريع

ب. مؤشرات الأداء

ج. لوحات القيادة

د. الموازنات

هـ. سياسات الدين

و. خطة التعليم

ز. خطة التحول الرقمي

ح. خطة الأمن السيبراني

ط. خطة معالجة الفقر

ي. خطة الشركات العامة

ك. خطة المشاريع المتوقفة

5. **النتائج المتوقعة (2029)**

أ. حكومة بكفاءة أعلى

ب. اقتصاد متنوع

ج. انخفاض الفقر

د. فرص عمل للشباب

هـ. دولة رقمية

و. استقرار سياسي–أمني

ز. ثقة عامة أعلى

ح. خدمات أفضل

ط. تحوّل مؤسسي عميق

سادسًا// الخاتمة العامة للدراسة

كل ما تم استعراضه آنفاً، يمثل

إطار دولة يعيد صياغة الإدارة العامة للعراق، ويحوّل سنوات (2026–2029) إلى:

أ. مرحلة إصلاح جذري

ب. مرحلة تقليل المخاطر وبناء الصمود

ج. مرحلة التحول الرقمي

د. مرحلة إعادة بناء الدولة

هـ. مرحلة استعادة السيادة

و. مرحلة تنشيط الاقتصاد

ز. مرحلة بناء الثقة بين الدولة والمواطن

وهي وثيقة قابلة للعرض أمام:

أ. مجلس النواب

ب. مجلس الوزراء

ج. الرأي العام

د. الشركاء الدوليين

هـ. القوى السياسية

و. المحافظات

ز. القطاع الخاص

ح. الإعلام

ط. الأكاديميين

ي. المنظمات الدولية

وتمتاز بأنها:

أ. شاملة

ب. منهجية

ج. مترابطة

د. قابلة للتنفيذ

هـ. مبنية على الدستور

و. مستندة إلى المؤشرات

ز. مصممة وفق معايير عالمية

ح. تراعي الخصوصية العراقية

ملحق// النسخة المقترحة للمنهاج الوزاري لمجلس النواب العراقي

[إدارة المخاطر والتحوّل الذكي‖ المنهاج الوزاري 2026–2029]

أولًا// المقدمة الموجهة للبرلمان

حضرة السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمون...

نضع بين أيديكم اليوم منهاجًا وزارياً يستند إلى:

1. الدستور العراقي
2. المنهاج الوطني للتحوّل المؤسسي
3. تشخيص علمي دقيق لواقع الدولة
4. مصفوفات المخاطر الوطنية
5. تحليل السياسات الراهنة والتحديات المستقبلية
6. مقتضيات الوفاء بالالتزامات الوطنية تجاه المواطن

يقدّم هذا المنهاج نموذجًا جديدًا لإدارة الدولة يعتمد على:

1. إدارة المخاطر
2. التحوّل الذكي للدولة
3. إعادة بناء الحوكمة
4. تنويع الاقتصاد وتحسين الخدمات
5. استعادة الثقة العامة وتعزيز سيادة القانون

ونطلب من السلطة التشريعية المحترمة دعم هذا المنهاج بوصفه عقدًا وطنيًا مشتركًا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ثانيًا// الأساس الدستوري والقانوني للمنهاج

يرتكز المنهاج إلى المواد الدستورية الآتية:

1. المادة (78): رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة.

2. المادة (80): مجلس الوزراء مسؤول عن التخطيط وتنفيذ السياسة العامة والمالية والاقتصادية والأمنية.
3. المادة (110–121): توزيع الصلاحيات بين السلطات الاتحادية والمحافظات.
4. المادة (111–112): إدارة الثروات، النفط والغاز.
5. المادة (122): المحافظات غير المنتظمة في إقليم.
6. القوانين النافذة: (النزاهة – الإدارة المالية – التخطيط – المحافظات).

وفقًا لهذا الإطار، فإن الحكومة المقبلة تلتزم أمام البرلمان بـ برنامج محدد بأهداف، جداول، مؤشرات، ومشاريع قابلة للقياس والمساءلة.

ثالثًا// التشخيص الوطني

أ. **التحديات البنيوية**

- ✓ الدين العام وتزايد ضغط خدمة الديون
- ✓ الفقر متعدد الأبعاد
- ✓ بطالة الشباب
- ✓ الريعية الاقتصادية
- ✓ ضعف الأداء الخدمي
- ✓ سيولة المحاصصة والفساد
- ✓ المشاريع المتوقفة والمتلكئة
- ✓ الأمية الرقمية وضعف التعليم
- ✓ هشاشة الأمن السيبراني
- ✓ ضعف الإدارة المحلية
- ✓ الترهّل الوظيفي
- ✓ غياب الإرادة السياسية الموحدة
- ✓ الانقسام السياسي
- ✓ التدخلات الخارجية وضعف حصر السلاح

ب. **ما الذي يتطلبه الوضع؟**

يتطلب الوضع حكومة ذات منهج إدارة مخاطر وتحول ذكي، وليس حكومة إدارة يومية.

رابعًا// الرؤية الوطنية (2029)

دولة قادرة، آمنة، منتجة، رقمية، عادلة، تستعيد ثقة المواطن وتتمتع بمؤسسات رصينة واقتصاد متنوع، وبنى تحتية فعّالة، وسيادة ناجزة

خامسًا// الأولويات الوطنية

تلتزم الحكومة بمعالجة 14 ملفًا عاجلًا هي:

1. الدين الداخلي والخارجي
2. المشاريع المتوقفة والمتلكئة
3. الفقر متعدد الأبعاد
4. البطالة وفراغ سوق العمل
5. المحاصصة والفساد
6. غياب الامتثال والجودة والحوكمة
7. الأمية الرقمية وضعف البنى التقنية
8. إصلاح التعليم
9. الريعية الاقتصادية
10. الشركات العامة الخاسرة
11. الترهّل الوظيفي
12. الأمن السيبراني
13. التحوّل الرقمي
14. الانقسام السياسي وحصر السلاح بيد الدولة

هذه الملفات تشكّل جوهر الدورة الحكومية 2026–2029.

سادسًا// المحاور الإستراتيجية السبعة المعروضة للبرلمان

1. محور السيادة والأمن الوطني

أ. احتكار السلاح

ب. الأمن السيبراني

ج. ضبط الحدود

د. تعزيز القدرات الاستخبارية

هـ. الانتقال للأمن الوقائي

2. **محور الإصلاح الاقتصادي والمالي**

أ. استدامة الدين العام

ب. تنويع الاقتصاد

ج. إصلاح الشركات العامة

د. تمكين القطاع الخاص

هـ. معالجة الترهّل الوظيفي

3. **محور التحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي**

أ. الحكومة الرقمية

ب. الهوية الرقمية

ج. المنصة الوطنية الموحدة

د. أتمتة الضرائب والجباية

هـ. الذكاء الاصطناعي في القرار

4. **محور التنمية البشرية (التعليم–الصحة–الحماية الاجتماعية)**

أ. إصلاح المناهج

ب. تطوير المهارات الرقمية

ج. مكافحة الفقر

د. إصلاح النظام الصحي

هـ. تمكين الشباب

5. **محور الخدمات والبنى التحتية**

أ. الكهرباء

ب. المياه

ج. الطرق

د. الإسكان

هـ. البيئة

6. **محور الحوكمة وبناء الدولة**

أ. إصلاح الخدمة المدنية

ب. النزاهة

ج. الجودة والامتثال

د. اللامركزية الذكية

هـ. إعادة تنظيم مؤسسات الدولة

7. **محور السياسة الخارجية والتنمية الإقليمية**

أ. التوازن الإقليمي

ب. الدبلوماسية الاقتصادية

ج. الربط الطاقي

د. الأمن الإقليمي

هـ. التحالفات الذكية

سابعًا// البرنامج الحكومي التنفيذي

1) **الأهداف التنفيذية الكبرى**

أ. خفض الدين العام بنسبة 8–12%

ب. معالجة من المشاريع المتوقفة والمتلكئة وقيد الانجاز

ج. خفض الفقر بنسبة 7–10%

د. معالجة البطالة عبر 400 ألف فرصة عمل سنويًا عبر تنشيط القطاع الخاص

هـ. رقمنة 70% من الخدمات الحكومية

و. رفع ساعات تجهيز الكهرباء إلى مستويات استقرار صيفية

ز. تفعيل الأمن السيبراني الوطني

ح. رفع مساهمة القطاع الخاص إلى 15%

ط. تنفيذ خطة التعليم – سوق العمل

ي. تنشيط التنمية المحلية وتحسين أداء المحافظات

2) **المشاريع والبرامج**

يتضمن البرنامج:

أ. 320 مشروعًا قطاعيًا

ب. 84 إجراءً محوريًا

ج. 12 مسارًا إستراتيجيًا

د. 29 مؤشرًا وطنيًا رئيسيًا

وتلتزم الحكومة برفع تقارير ربع سنوية إلى البرلمان.

ثامنًا/ الحوكمة المؤسسية

توزيع واضح للمسؤوليات بين: [رئيس مجلس الوزراء، مكتب رئيس الوزراء، الأمانة العامة، هيئة المستشارين، وزارة التخطيط، الوزارات والهيئات، المحافظات، القطاع الخاص].

✓ **آليات المتابعة:**

أ. لوحة قيادة رقمية (Dashboard)

ب. تقارير شهرية للوزارات

ج. تقارير ربع سنوية للبرلمان

د. تقييم نصف سنوي للسياسات

هـ. مراجعة سنوية للخطة الوطنية

تاسعًا// مصفوفة المخاطر الوطنية

تشمل:[34 خطرًا، 12 مجموعة مخاطر، 3 سيناريوهات وطنية، إجراءات استجابة وتخفيف، نظام إنذار مبكر].

ترفض الحكومة الانزلاق في السيناريو الأسوأ، وتعمل للوصول إلى سيناريو الدولة القادرة.

عاشرًا/ الالتزامات المقدمة للبرلمان

تلتزم الحكومة أمام مجلس النواب بما يأتي:

1. تقديم تقارير إنجاز ربع سنوية
2. الالتزام بالمؤشرات المحددة في البرنامج
3. مراجعة السياسات عند الحاجة
4. التشاور مع اللجان النيابية المختصة
5. ضمان الشفافية والنشر العلني للبيانات
6. الالتزام بالدستور والقوانين النافذة
7. مكافحة الفساد دون استثناء
8. احترام مبدأ الفصل بين السلطات
9. تعزيز دور المحافظات
10. حماية حقوق المواطنين
11. استكمال رقمنة الدولة
12. ضمان أمن الدولة وسيادتها

الحادي عشر // الخلاصة الختامية لمجلس النواب

حضرات السيدات والسادة...

هذا المنهاج انما هو إعادة تعريف لطريقة حكم الدولة خلال السنوات (2026–2029) عبر: [إدارة المخاطر، التحول الذكي، الإصلاح الاقتصادي، استعادة سيادة القانون، تحسين الخدمات، بناء دولة مؤسسية، تبسيط الإجراءات، إشراك المواطن والقطاع الخاص، حماية الأمن الوطني]، بعيداً عن تجميع الوعود أو البرامج التقليدية

إنّ الحكومة القادمة تطلب ثقة مجلس النواب على أساس:

منهج قابل للقياس، خاضع للمساءلة، مبني على الدستور، وموجّه لبناء دولة قادرة.

والله الموفق.

والسلام عليكم ورحمة الله بركاته

رئيس الوزراء المكلف

الدكتور عقيل محمود كريم الخزعلي

جهات الاتصال

deputy.office73@gmail.com

www.idcouncil.org

- التولد | العراق 1973
- الاتجاه السياسي | مستقل

التحصيل الأكاديمي والمهني

- دكتوراه في إدارة الأعمال
- ماجستير تخطيط استراتيجي
- بكالوريوس الطب والجراحة
- بكالوريوس قانون
- كبير مدربين- البورد العربي للاستشارات والتدريب والتنمية

أبرز الكتب:

- الأمن المستدام وصناعة المستقبل
- المرشد للقادة والقادة الإداريين
- قيامة العراق (360°) - ثلاثة أجزاء
- الأحدث في إدارة الدولة
- إعادة ابتكار الفكر الاستراتيجي

المهارات الجوهرية

- التخطيط الاستراتيجي
- هندسة السياسات العامة
- إدارة الأزمات والطوارئ
- تطوير القيادات
- الإصلاح الإداري والحوكمة
- التقييم المؤسسي
- التحول الرقمي
- بناء الفرق وصناعة القرار

المناصب القيادية المتعاقبة

- رئيس مجلس التنمية العراقي
- مستشار رئيس مجلس الوزراء
- وكيل وزارة الداخلية
- محافظ كربلاء المقدسة
- رئيس مجلس محافظة كربلاء
- رئيس مركز العمليات الوطني

رئاسة وعضوية اللجان الوطنية

- اللجنة متابعة للبرنامج الحكومي
- اللجنة الوطنية للاستراتيجيات
- اللجنة الوطنية للتدريب القيادي
- اللجنة العليا لتبسيط الإجراءات والخدمات
- لجنة تطوير الخدمة الاتحادية
- لجنة الإصلاح الإداري
- لجان الاستجابة الوطنية للأزمات
- لجان حكومية عالية الحساسية والتأثير

الإنجازات البارزة

- قيادة برامج إصلاحية واسعة في الحوكمة وتطوير الهياكل الإدارية.
- تصميم وتنفيذ نماذج متقدمة للتخطيط التنموي وبرامج الدولة.
- تدريب آلاف القادة والكوادر التنفيذية في القيادة والتنمية والإدارة الحكومية.
- بناء منظومات جديدة للأداء الحكومي وإعداد أدلة معيارية للمؤسسات.
- الإشراف على مبادرات استراتيجية مؤثرة في الخدمات العامة والتنمية.
- أكثر من 40 دراسة وطنية في السياسات العامة، الأمن السيبراني، الأداء المؤسسي، استشراف المستقبل، العراق 2050، إدارة الأزمات، التدريب القيادي، والتحول الحكومي.

الخبرات الدولية

- مشارك وممثل للعراق في برامج ومؤتمرات وفعاليات في: [الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، النمسا، سويسرا، روسيا، الصين، إيطاليا، تركيا، الإمارات، مصر، الأردن، تونس، ماليزيا، سلطنة عمان، السعودية، قطر].